



ما جيبه من طول

فوقه في الدفتر
سفره

1

1461

١٧٤
٢٠
٨

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısım

H. Hüsnî

Yer

Eski Kayıt No

1461

قوله فصل اعلم ان القصر القصر لغة الحبس واصطلاحا
 جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادا ^{يقال قصر} او غير ^{منه} مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق ^{فمنه} او بالاضافة بطريق معروفة وفي قوله كما يحري بين المبتدأ ^{فمنه} والخبر يحري بين الفعل والفاعل اشعار بان اراد بالمسند ^{فمنه} اليه المسند فيما سبق من قول القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدأ والخبر كما ارادها ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيد امثلا في حالة المجي مقصور على صفة الركوب ومعنى قصر على ذي الحال ان المجي على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به من ساير المفاعل لا الاستقرار الحقيقي فلا يرد انه لا يحري

قوله فصل اعلم ان القصر القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادا او غير مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطريق معروفة وفي قوله كما يحري بين المبتدأ والخبر يحري بين الفعل والفاعل اشعار بان اراد بالمسند اليه المسند فيما سبق من قول القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدأ والخبر كما ارادها ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيد امثلا في حالة المجي مقصور على صفة الركوب ومعنى قصر على ذي الحال ان المجي على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به من ساير المفاعل لا الاستقرار الحقيقي فلا يرد انه لا يحري

في نحو من زيد واين عمر ولا بين المعطوف عليه قوله والمعطوف ^{منه} وانت اذا اتقنته اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيان القصر في امثلة اكثرها من المسند اليه والمسند بل من المبتدأ والخبر ولذلك قال في الآخر اذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التي سمعت فقد عان ان تذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الآخر وان كل واحد من مذي النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله تخصيص الموصوف عند السامع يشعربان المراد هو القصر الغير الحقيقي كما يشعربا ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا او منجما الا قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعشربا فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولولا هذا الاشعار لحكمنا بان دراج الحقيقي بل اعتبر فيه نفس الامر فيه ايضا فان قوله ثان واخر ساول الواحد وما مواكرا منه ^{منه} قوله ثان او بوصف مكان آخر

قوله فصل اعلم ان القصر القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادا او غير مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق او بالاضافة بطريق معروفة وفي قوله كما يحري بين المبتدأ والخبر يحري بين الفعل والفاعل اشعار بان اراد بالمسند اليه المسند فيما سبق من قول القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدأ والخبر كما ارادها ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيد امثلا في حالة المجي مقصور على صفة الركوب ومعنى قصر على ذي الحال ان المجي على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به من ساير المفاعل لا الاستقرار الحقيقي فلا يرد انه لا يحري

والاخرج عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو
 ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او موصوفات اكثر
 من اثنين ^{من اثنين} قوله بوصف ^{او اوصاف} اراد على الاستعمال الاصل كما
 مر في مره وقوله دون ثان في موقع الحال اي متجاوزا وصفا المقصور عليه
 بصدق عليه انه ثان بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر
 قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اي يعتقد متصفا
 باحد الوصفين مطلقا ويرد بين الخصومتين قوله
 ويسمى هذا اي هذا المذكور المتناول للمثالين فادرج قصر
 التعيين في الافراد ولا مثا ح في الاصطلاح الا ان في قصر
 التعيين ازالة الشبهة الاحتمالية قوله او بوصف مكان آخر
 عطف على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب
 على الظرف اي بوصف واقع في مكان وصف اخر واحدا
 كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر واراد على اللغة التسمية لرعاية
 الموافقة بين المعطوفين في الاعراب لفظا وكانه بآية
 المثال من الشعر والتجيم على انه لا يشترط في قصر القلب تناسل
 في الوصفين والاخرج المثال المذكور من اقسام القصر
 كما انه بآية ايراد المثال في الافراد من القيام والقعود على انه

لا يشترط

لا يشترط فيه عدم التنافي الوصفين اذا ادرج فيه
 قصر التعيين الحارس بين المتنافيين وغيرهما قوله او
 الى تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص
 الموصوف عند السامع بوصف وقوله قصر افراد
 نصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان
 وقوله او قصر قلب عطف عليه وقائم مقام مكان موصوف
 اخر وقوله ما شاعر الازيد وكذا ما قائم الازيد كلام
 من مبتدأ وخبره بطل فيه عمل ما بتقديم الخبر وبانتقاض
 النفي بالآ وتقدره ما شاعر او ما قائم احد الازيد فزيد
 في الحقيقة بدل من المبتدأ الذي هو واحد وفي الظ
 مستند او قدم عليه خبر وجاز ان يكون زيدا فالل ما
 شاعر او ما قائم على انه صفة رافعة لظاهرة وان كان
 الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال
 او قولك ما قائم الازيد لمن يتوهم ان هناك قايما لكنه
 تردد بين تخصيصه لكان اظهر من ارجح يكون قد نقص
 لقسم الافراد معا وفي قوله او اكثر دلالة على انه لم يرد
 بقوله ثان امر او احدا وقوله في جهة من الجهات

معينة يريد به مثل بلدة او قرية او ما الشهيرو عذا
 قيد معتبر في المثالين معا ليكون القصر صادقا موافقا
 للاستعمال الشائع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قائم
 الازيد لم نرد به ان ليس في الدنيا قائم سواه لا استحالته
 بل نريد ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك
 وانت خير بان لا فرق في ذلك بين الشاعر والقائم كما
 يدل عليه تقيده الشاعر في مثال القلب بقبيلة معينة
 او طريق معين هذا وقد يقال لا ينحصر القصر في ما ذكر
 من ان السامع يعتقد كذا او ترد في بل ربما اعتقد
 المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد مني وشاعرا
 او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتجيم او
 يتردد في امره فيقول ما انت الشاعر بناء على طبع حطاء
 كان او صوابا ومنه قوله تعالى انتم لا تكذبون كما ينبغي
 ويحاج عنه بان قلتم لم يتعرض له ههنا ولهم هذا ايضا ليصح
 بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف
 وان كان ممكنا لكنه قليل وسيأتي مثاله واما قسم الاخر اعني
 قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة

لما في القصر من التخييل والتمثيل

الادعاء اعني جعل ملحقا لتلك الصفة بمنزلة العدم واعلم
 ان القصر الحقيقي على تقدير صحة لا يعتبر قيم الانقسام
 الى الافراد والقلب كما اشارنا اليه قوله وللقصر طرق
 اربعة يعني بطرق القصر طرق العامة فلم يذكر ضمير الفصل
 وتعريف المسند للاختصاص بها بالابتداء والجمع تقديمها
 ايضا لخلاف التقديم فانه وان تقدم ذكره لكنه عام يجري
 في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص وما حكمه
 فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام
 السامع اشارة الى ان تعيين الامثلة المذكورة لافراد
 او للقلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده و
 ايراد بل بعد النفي للقصر افراد او قلبا مبني على مذهب
 طائفة من النحاة كما مر واقتصر في ذكره لكن قصر القلب
 في تحت العطف ايضا
 على ما تقدم قوله بالاعتبار بين معنى الافراد والقلب وقد
 اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاشارة
 تارة وتقديم النفي اخرى قوله بتقدير لا غير زيد وحيث يكون
 من قصر الصفة على الموصوف كما قصده ويجوز ان يقدر
 لا غير شاعر لكنه يكون من قصر الموصوف على الصفة ويصح
 بالتمثيل

واما ايراد بل بعد الاشارة فلا يتصور فيه
 القصر كما يخفى منه
 يعني ان كان لقصر القلب فقط كما سبق
 في العطف وههنا لم يذكر القصر او على ما سبق
 وليس في كلمات العطف ما يصلح طريقا
 للقصر سوى هذه الثلاث واما اقتصر
 في كنه على ما تقدم لانه لا يصلح طريقا
 الى القلب بخلاف بل ولا منه
 تقديم الاشارة في كلمة لا وتقديم النفي في كلمة بل
 ثم انه اورد في قصر الموصوف كلمة لا
 او لا وعوظ واخرى في الصفة بما ملق
 بها من حيث لا غير فتدبر منه

لا غير في كلام القصرين ^{قوله} وبني غير بالظلم على نحو بناء الفايات وذلك
 لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام
 واذا بنيت غير لم يتغير حركته ^{بغير} اعراب المعطوف عليه فتقول
 وايت زيد الا غير مررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس
 عنهما فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة اذا لا يخفى انهما على
 من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء ولهذا
 قد راسم ليس نكرة ليتم بالنفي ويكون اخراج المذكور من
 ذلك العام مفيد للقصر عليه كما يفيد قولا ابتداء
 ليس شاعر غير زيد او الا زيد افان قلت ليس شاعر الا
 المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه و
 وقد منعه في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة بموالمستثنى
 المحذوف اي ليس شاعر احدا الا المذكور قوله فتجعل النفي
 عاما ليتناول كل شاعر بعدد ممن عدا زيدا ولا شك
 انه يتناول زيدا ايضا واللام يصح استثناء منه فكانه
 خص بالذكر من عدا زيدا البقاء على ذلك النفي دون زيد
 قوله وثانيها لو ثاني الطرق الاربعة النفي بادواته وليس وما
 وان المذكورة عنهما وكيفية هاتين الكلمات النفي والاستثناء

فليس غير مناسب لا غير وليس
 الا يناسب غير منه

فان قيل لا يكون المذكور اعني شاعر
 ويكون الخي محدوقا كما في لا اله الا الله
 اجيب بان الخي خارج الرتبة والكلام
 في النصب منه
 بعد الكلام هكذا او نعوذ ليس غير
 او ليس الا بعد ركة او غير منه
 الظاهر ان يعتقد صيغة مبنية
 للمفعول لكن المعززة تدها على
 بناء الفاعل اي يعتقد السامع منه

بالا او احدي اخواتها واما الاستثناء من الاشياء كقولك
 جاءني القوم الا زيد اعلم بعبارة من طرق القصر فتأمل وقد ذكرنا
 في الامثلة الصفة الثابتة كالشعر والمنتقلة كالقيام في صيغتي
 الاسم والمضارع واورد القصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل
 ولقصر القلب مثلا واحدا قوله نزل المخاطبون يعني اعمهم
 وان لم يعتقدوا بعده عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم
 بقاءهم لهم نزلوا منزلة المبعدين لهلاكه وجعلوا كائنا
 يعتقدون فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فترد
 عليهم بانه مقصور على الرسالة ولا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك
 فهو من اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظ ولا شك ان دعوى
 البعد عن الهلاك والتنزيل منزلة المبعدين انشبت بالصحة
 من دعوى التبرئ عنه والتنزيل منزلة المتكبرين كما زعم
 بعضهم قوله مقصور على الانصاف بعلى نبي اي مقصور
 على الكون على نبي لا يتعداه الى الكون على كماله كمن معنى
 الوصفية في الطرق الواقع خبرا ظاهرا صريح بذكر الانصاف
 تنبها على ان الطرق يتضمن معنى يتصف به المبتدأ اعني
 الحصول والشبوت على نبي وكان هذا المبالغة منه في توضيح

ولعل التردد في ذلك ان المستثنى الذي يظهر بالتأمل
 الصادق هو ان المستثنى اذا كان حركيا لم يستثن منه
 كما في المفعول من النفي نحو جاءني الا زيد وكما في النفي
 يوك اليه من المفعول ان لم يخرج فيه بالمقدور نحو
 ما جاءني احد الا زيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد
 المخاطب في الشركة او العكس او تزده في ذلك
 الجزاء وتقابل من الجزاءات الاخرى واما اذا كان
 المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاءني
 القوم الا زيد او قولك قرات الا يوم كذا فانه
 لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم

ادخل الباء على دي وعلى قصد الى الحكاية ومن
 المعلوم ان ليس الحجاب متصفا بلفظ على دي
 بل معناه ان الكاين والحاصل على دي ولذلك
 فترد في الشرح بقوله اي مقصور على الكون
 على دي وترك لفظ الانصاف اذا لا حاجة
 اليه بحسب المعنى ثم نبي على فاشارة ذكر الانصاف
 المعنى بقوله ولما لم يكن منه

دفع لان يتوهم ان المقصد قصر الحساب على المجرور الذي هو
 الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكس الذي
 هو المقصد قوله انا مقصور على التذادة بكسر النون مصدر
 بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظ
 لان القوم لم يعتقدوا معا بين وصفى الانذار والطرء ولا يترددوا
 بينهما لكن شرا طما عيتمهم وحصرهم على ذلك منزلة اعتقادهم
 الجمع قوله فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق
 وبين الكذب لا يحفى ان رسل عيسى هم كانوا جارين بصدقهم
 فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكن حمل
 على قصر الافراد اعني على قسمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبني
 على ما ذكرناه من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد
 تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيان ان قوله
 عندنا ليس ظرنا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو طرف للنجس
 اعني بين الصدق وبين الكذب فيكون التردد من المتكلم
 اى لستم كائنين عندنا بين صدقنا وبين الصدق والكذب
 والمعنى لستما متردد بين بين كونكم صادقين وكاذبين
 بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يوضح التشبيه

بظاهر

المدعى فان ظاهر حاله

بظاهر حال ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق
 على ما ذكرناه غايه الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون
 على الكذب واما قوله لا تتجاوزون الى حق كما تدعون فمعناه
 لا يمكن عندنا ان تكونوا الحق الذي تدعون حتى تتردد بين صدقكم
 وكذبكم ومن زعم ان التردد عنهما من المخاطب على انه لا ينبغي لكم
 ان تجرموا بصدقكم في نفس الامر بل غايه امركم ان تترددوا كما
 هو ظاهر شأن المدعى عند الدعوى فان اراد تردد المدعى بين
 صدقه وكذبه بحسب نفسه فهو بطل ليس بظاهر حال ذلك
 وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى
 ينبغي ان تترددوا بين الصدق والكذب في نفس الامر كما يتردد
 المدعى بين صدقه وكذبه عند السامع وان ركبك جدا اذا المقص
 انكم مدعون فينبغي ان تقصر واعلى ما عونا حال المدعى وليس لكم
 ان تقول مراده ان غايه امركم ان تترددوا بين صدقكم وكذبكم
 عندنا حتى يتناسب التشبه والمثبه به لانه لا يلزم الحكم بان لا ينبغي
 لكم ان تجرموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعاً كما ينهنا
 عليه بمكذ احسن الكلام والله الموفق للمرام قوله لا تنزى الى ما قبل
 اى ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وهذا تنوير لكونه

مقولا في مقام التمثل على المعنى الذي ذكره وذلك ان تقديم
 اذنت ههنا للتقوي والهمزة للتقريب فقد جعل عيسى عم
 بمنزلة من قال للناس غير ما امر الله تعالى ومودعاهم الى عبادة
 نفسه وانه لم يقل لهم ما امر به من دعائهم الى عبادة الله وعذا توضح
 لا وليك الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره
 كان عيسى ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بما فيكون قول عيسى
 قصر قلب قول وفي قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله
 في قصر الموصوف على الصفة واورد ههنا الجملة الفعلية بحريان
 قصر الصفة فيها دون قصر الموصوف ولم يذكر مثال الافراد
 من التردد اكتفاء بما تقدم وقوله لمن يرى ان زيد ليس ^{اذ لم يمكن قصر الفاعل على الفعل بطريق} النفي والاشياء
 بشاعر وان زيد ليس بما يعني ويرى ان عمر اشاعر فان عمر او
 جاء قوله ومحقق وجه القصر وجه القصر في طريق العطف
 لم يكشف لان كل واحد من مثبت والمنفي مذكور فيه مخرج
 به كما عوجفه كحلاف طريق النفي والاستثناء فان المنفي ليس
 مذكور فيه صريحا اذ كان الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام
 فيه فلذلك تقرض لتحقيق وجه القصر فيه وقال وتحقيق وجه
 القصر في الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله بعد ^{بهذه الطريقة وهي النفي والاستثناء} علامة

لا أقصر افراد اذ لم يجعل الله تعالى بمنزلة
 القائل للعربين معا ولا بمنزلة من قال
 احدهما لا بعينهم

سواء كان مثبت مقدما على المنفي
 كما في العطف بل او مخرجا عنه كما
 في العطف ببل وفي مثل قوله لا غير
 المنفي مخرج به وان لم يكن منصوبا
 عليه بخصوصه

عليك

عليك متعلق بمعنى قلت وهذه الشرطية خبر انك وقوله وتحقيق
 ذلك يطلب من علوم اخرى من غير علوم العربية جملة معترضة
 بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل المص ان نفس الذوات التي تسمع
 فيها هي الاجسام فانها على ما قيل لا تحتل النقصان لا امتناع الخلاء
 ولا الذرات ايضا لا امتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فالد
 كما ترى لا يجدى نفعا لان القصر الواقع في الاعراض كقولنا
 ان حسابهم الاعلى نقي وقولك ما السواد الا قابض للبصر
 خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس على الاجسام مما
 لا يلتفت اليه لان ^{ان هذا المحقق} الحكم اعني امتناع النفي ليست
 بمشتركة وذكر بعضهم ان المراد بالذات حقائق الاشياء
 سواء كانت جواهر او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة
 منقورة في انفسها ليست محمولة بجعل جاعل ولا يمكن
 توجع النفي اليها بل انما ينفي عنها الوجوه وما يتبعه من
 الاصفات كما حقق في علم الكلام وهو ايضا بطلان المص
 قد صرح في مباحث هل بان النفي والاثبات لا يتوجهران
 الى الذوات وانما يتوجهران الى الصفات ولا شك ان
 تحقق الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل انما تنقص استحالة
 توجع النفي والاثبات اليها بجمع
 جعلها منتغية في الواقع

يعني ان العلة لا امتناع انتفاء
 الاجسام لزوم الخلاء وذلك غير
 متصور في الاعراض من

نتج عليه 2 انه ليس شاملا للقصر
 في الامتناعات اذ ليست ثابتة متقررة
 عند ولا يكون ايضا بطلان
 كليهما كما في المنقول عن المص

او ثبوتها ^{هذا هو الالف عال العاقل لكن الحكم الكاذب}
^{بحسب ان يندرج في القواعد اللغوية منه}

لا يخفى عليك ان مثل ذلك جار في امتناع
الاجام على تقدير صحة قول الحكم بالاشياء
يكفك زياح ولا شك في وجود الحكم لا
الكاذبة في اللغة فالضوابط يجب
ان يكون شاملا منه
ان يقال المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وهو الذي
يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في حيث
النعمة ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجان الى النسبة
الحكيمة التي لا تستقل بالمفهومية يعلم ذلك من علوم بيتي
فيها موارد السلب واليجاب بل نقول اذا رجع العاقل
الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا بصورت معنى زيدا
وان مثالا لم تصور معه نسبة شيء من الوجود او غيره
اليه ولا نسبة الي شيء لم يكن منك هناك نفي والاثبات قطعا
فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني نسبة شيء اليه
ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة شيء كان فان نسبة بعض
الاشياء اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع
فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها بالاستثناء
كان ثابتا وماعده متفيا وهو معنى القصر ومما قرناه تبييني
امتناع قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا قوله وهين
لانزاع بمنزلة الشرط وتناولهما جزاء لم وعامل فيه قوله

يعني قوله ان نسبة بعض الاشياء
اليه ثابتة لا محالة وذلك البعض
متعدد لا رتبة فان لا يخرج عن واحد
من كل تقيضين بالضرورة ولا يمكن
قصر زيد على صفة واحدة قصر
حقيقيا صادقا الا ان يكون ادعائيا

وتحقيق

وتحقيق وجه القصر في الثاني في قصر الصفة على الموصوف
قوله على الوصف المسم ثبوت وهو وصف الشعر لم ير
ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه بذلك الاعتبار
من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه
بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة
نسبتا الى ذلك الغير فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية
وقابلة لورود النفي عليها او اراد بالوصف هنا معنى اخر اعني
القيام بالغير وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة ^{وايا}
ما كان فالشعر نفي لا يقبل نفيها فاما ان تنفي نسبة الوجود اليه ^{ان يقال الشعر ليس بموجود منه}
او تنفي نسبة الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان ثبوت في نفسه مسلم
فوجب ان توجه النفي الى ثبوت المدعى له اي الذر وقع النزاع بين
المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له قوله ان عاما اي ان كان المدعى
ثبوت له عاما توجه النفي اليه عاما وان خاصا فخاصا العام اما
مطلق او مقيد فبمثل لهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي
قانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فيتناول عطف
على توجه وقوله لذلك اشارة الى المدعى وانت خبر بان حاصل ما
ذكره مع احالته به على علوم اخر عموما ان النفي اذا اورد على المحكوم عليه

كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا اورد على المحكوم به كان متوجها
الى نسبة شيء ما في ذلك الشيء يتبع بمعونة المقام وقرائن الاحوال
سواء كان عاما او خاصا متناولا لا يعتد فاذا اخرج منه بعضه

كان مثبتا ومعه اعادة نافية على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من
التحقيق تصرح بان الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة
بلا شبهة وثالثها الطرق الاربعة استعمال انما ذكر الاستعمال ههنا
دون سائر الطرق لان الطريق ما يسكن ويشغل ليتوصل الى المط
ولاشك ان العطف والنفي والاستثناء والتقدم معان مصدرة

يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظ انما ذكر
معها معنى مصدرى اقول انما زيد جاء على صيغة اسم الفاعل ولد
قال لمن يردده بين الجمع والذهاب او يراه من له كان نصرا
بالقسم الاول من الافراد ايضا كما صرح بقسميه معان قصر الصفة
على الموصوف حيث قال او يراه من له وذكر الشيخ عبد القاهر ان
قوله انما جاء في زيد كلام مع من زعم ان الجاء في قوله ولا من زعم انهما
جاءان قال وان زعمت ان المعنى انما جاء في من بين القوم زيد وحده
كان تكلفا لان المعنى يلتفت اليه قوله ويضاف اليه مستدركا قطعا
والصواب ان يقال مدله ويضيف المعنى الى عمر ولان الكلام في قصر الصفة

فقولنا لا اله الا الله توحيد عام تام يشمل
على النفي واشتات صريحا من غير التعميم
بانه الشارع جعله توجيها كذلك
على ما قيل ولا حاجة ايضا الى حمل الاثبات
فيه من قبيل الاشارة كما توهمه قوله
بعضهم ولا الى القول بان ثبوت
تكميل ينكره احد انما البيان في نفي ما عدا
منه

اه كلمة انما يستعمل في قصر القلب
ولا يستعمل في قصر الافراد بمعنى
قطع الشركة والمن لم يلتفت
الى ما ذكره بدله لعل قوله او يراه
منهما منه

لا قصر الموصوف قوله والسبب في افادة انما لما كان في افادة انما معنى
القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب في تلك
الافادة هو ان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولم يكن ذلك

ومعنى الوجود اللطيف عند ابن عيسى الدبوس
النظم امر اجليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين
وقول النخاعة وايدى بالمماثلة المحسنة للنظم ونبه ايضا على

نظمه معناه محرر بان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق
اي ما قالوه من ان معناه ما حرم عليكم الا الميته عو المطابق
بقراءة الوقع اي رفع الميته مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها
قراءة مذكورة في بعض كتب التفسير ويتعين فيها ان يكون
ما موصولة والمايد محذوف اي ان الذي حرمه الله عليكم الميته
ولم يرد رفع الميته مع كون حرم مبنيا للمفعول واللا يتوض
لبناؤه وايضا لم يتعين كون ما موصولة لاحتمالها ان يكون
كافة كما اختاره الزجاج وان رجع ابو علي كونه موصولة لبقاء ان
على علمها وايضا الحاء في قوله صلته حرم عليكم مقيدة بالفتح في نسخ
الرواية واما ما توهم من ان قوله ان الحرم عليكم يقتضيه البناء
للمفعول فاجابة انه ثبوت للمعنى لا للتقدير ولا شك ان الحرم
عليكم والذي حرمه الله عليكم يتساويان في المعنى كما ان المنطق

ومعنى الكواشي منه

زيد والذى ينطلق زيد يتساوى ان في اقتضاء الحر قوله وترى عطف
على تسمع وفي احصاء ترى مبا القم في كثرة سماعه منهم حتى صار مرثيا
مشاعدا لقوله ويذكر عطف على يقولون لذلك اي لكون انما الاشياء
ما يذكر بعدها ونفي ما سواه مما يقابل وقيل عطف على قوله والسبب
عوتضنه معنى ما والافاض للعلماء وذلك اشارة الى تضمنه معانيها
والرابع منسوب الى رابع قوله لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه
فاد افرض ان المسند في كانت ان لتأكيد ثبوت ذلك النفي للمسند اليه
كقوله نعم ان الله لا سمح قوله على ما بطله حال من لا النافه اي كانه
على الوجه الذي نطنه وانما قال يعلم النحو على تضمين الوقوف معنى
الاحاطة والمراد بمن لا وقوف له على علم النحو هو الامام الرازي
بناء على ان قوله لا السافه مع ما يتعلق به من كلام السكاكي
مذكر جافما اسند الى الرابع فانه ذكر في المحصول ان كلامه ان
للاشياء وما للنفي فاد الاجتهاد لم يتوجها الى واحد
للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخر
الى غير المذكور وانما تضمين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق و
بالحافظ عليها احق لكونها الاشياء الذي هو اشرف لكن
يلزم مما ذكره بطلان هداية ما وتوالي حرفي الاشياء والنفي

قوله بناء الى قوله الرابع
لو كان معناه على قوله
وانما قال كان اولي واربط
صحة
وانما قال بناء لانه على تقدير كونه
من كلام الرابع لا يصح ان يكون
المراد منه الامام الرازي لعدم
وجوبه زمان الرابع

ثم تعقيبه بما فقط بالمشية وجواز اعمال ما في انما وكل ذلك
فاسد كما ترى بل قد علم في نحو انما كافه قطعاً قوله صاعف
حواب لما وقاعد مستتر راجع الى مصدر انضمت وفاعل
ناسب مصدر صاعف بتاويل ان يصاعف اول لفظ انما
كما عوفا على ان تضمن وانما قال ناسب ان يتضمن لان التأكيد
على التأكيد ليس مع القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه كما ذكره
علم انه منطوق فيه اذ الموجود في القصر فيما اورد به من المثال
كما صرح به اثبات صريح معقب باثبات ضمني في المثال الاول
بالثا ولم يكن هناك تأكيد على تأكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال
اذ اعتقد المحاطب المشتركة في المثال المذكور كان الاشياء الاول
بعد اعتقاد الثبوت تأكيد او تكرير او الاشياء التأكيد
على التأكيد وما اذا ارتد وفيه كما ذكره فجعل نحو غير الاعم
ان يكون الواقع محذاه ملاحظته لذلك والتفاته اليه نوع
اثبات لهذا اذ يكون الاشياء الاول تأكيداً له واما في
صورة القلب فيجعل الاشياء الاول تأكيداً للاعتقاد ثبوت
الحج في الجملة وهذا التاويل جار في الكل اي ايضا ما ذكره من الاشياء
الصريح والضمي انما يظهر في صورة العطف دون قولك

يبلغ ان المصدر الموصوف يكون تذكره
تاويله بالفعل مع ان منه

اي تاويل ذلك الثبوت الذي اعتقده
المخاطب مسرعة

اي التاويل المذكور في قصر القلب
جار في الافراد بقسمه على ما لا يخفى منه

ما شاء الله لا يدعيني انما قد يحجب بان يصح المناسبة ^{بعض} يكفينا بعض
 الصور ولكن ان تقول ما ذكره الامام بيان للمناسبة ايضا لا حكم
 بان الكلمتين باقيا على حالهما ولا يشك ان رعاية المعنى الاصح
 بقدر الامكان اولى وان هذه المناسبة اقوى ^{حق يعم عليه انه يخالف لقواعد} قول وبالعكس القصر
 الكاين بالعكس او كاينا بالعكس وقوله ضمن صفة اثباتا ضميا قوله
 ومما يبين انما كان هذا مبتها لان اسباب انفصال الضمير معدودة لا ثلثي
 منها شيء منها سوى بعد الفصل ^{نعم بان يكون انما يضرب} انما
 في معنى ما يضرب الا انما قوله مثله في مثل انفصال الضمير ما يضرب
 الا انما فان قلت كيف سجد الفعل الغائب اعني يضرب الى ضمير
 المتكلم قلت نحو الحقيقة مسند الى الغائب اعني المستثنى منه
 المقدراى ما يضرب احدا الا انما فان قلت اذا اريد ضمير الفعل
 في الفاعل المضمر بطريق انما فمل يجب انفصال او اقلت ان ذكر
 بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب انفصال وتأخير دفعا
 للتباس وان لم يذكر احتمال الوجوب طرد اللباب وعدم الوجوب
 بان يجوز الانفصال نظر الى المعنى والاتصال نظر الى اللفظ اذ لا
 فاصل لفظيا فقوله صحة انفصال الضمير مع ادائه ما منع الوجوب
 وغير الزايد الطارذ وذا ما الرجل ما يتعلق مما لم يجرى له ^{بعض}

انما الفاعل المضمر ذلك
 المتعلق بقوله انما يضرب اليوم
 انما اذا لم ينفصل ولم يجوز
 عنه يتوهم ان المقصود القصص
 على ذلك المتعلق منه

من جملة وحريمه والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه
 وآياته يقال قطرة الفارس القاه على قطره اي جانبه قوله ورابعها
 التقديم اي تقدم ما حقه التأخر فانه يقصد القصر على ما تقدم سواء
 بقي بعد تقديمه على حاله كنه المبتدأ او المفعول او لا فكذلك
 انما كيفت ثم تمكنت انه اقصر في قصر الموصوف على احد قسمي الافراد
 اعني صورة الردد وفي قصر الصفة على قسمي الآخر اعني صورة
 الشكره قوله بالاعتبارين مع الافراد والقلب قوله وكذا زيد
 اضربت فضله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على
 الفعل وعقبه بمثال النفي تنبها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص
 لانهم كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور ومثبنا
 لغيره وليس ما زيد اضربت في افاده القصر كقولك زيد الم اضرب
 لان الاختصاص في الاول يعبر في الضرب وفي الثاني في عدمه يشهد
 بذلك الفطرة السليمة وهذه الطرق تتحقق من جهة قد سبق
 ان المخاطب بقصر القلب لم حكم مشوب بصواب وخطا قصوبا
 الحكم بشوب الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف
 باحدى الصفتين وخطاوه تعيين احدهما او احديهما والخطا
 والصواب في قصر الافراد اظهر واما قصر التمس فلا خطا فيه

بل المقصود تقرير صواب ونفي تردده قوله وتحقيق في نفس الافراد حكمه في بعض
وعوضوا به وتنقيح عن البعض وعمو خطاؤه انما يصح في احد قسميه
دون الآخر اعني قصر التعميم وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان
المخاطب ممن يصح عليه الخطاء والتردد لاني مثل اياك نعيد قوله
وتختلف من وجوه عطف على تنفق من وجه قوله بوسائط الوضع
وجزم العقل ان سبب ان الواضع وضعها المعان تقيد القصر
بحسب يحزم العقل بالقصر اذا نظر الى تلك المعان ودلالة التقديم
عليه بوسائط الفحور ان سبب مفهومه الخطأ وحكم الذوق
فان من لم ذوق سليم ان قوة ذراكه لوقايق تراكيب اللغاء ولطائف
اعتباراتهم فيها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فممن
التخصيص واما من ليس له هذه القوة فزما انكر مع كمال قوته
الادراك في المعقولات والمنقول لا دون عن بعض العلماء انه
اد السهل عن فائدة التقديم في التزليل اجاب بان فاعل مختار
يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب وما يقال انه لا قلا دليل
عليه قوله والطرق الاخرة الاصل فيها النص بما ثبت دون ما
ينفي كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كراهية الاطناب
على ما قرره في الكتاب ووضحه كذلك ترك هذه الاصل في مثل قولك

ان من الحروف اعني العطف
وما وادنا واما حروف وصفت
لمعان اذا نظر العقل اليها جزم
بوسائط وضعها لها على سلاسلها
التخصيص طلت

ما زيد اضربت

ما زيد اضربت وما ناقضت اد المقصود قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم
الفعل على المذكور كما اشترنا اليه فيكون النص مبرها بما ينفي دون ما يثبت
قوله والطريق الاول لا يجمع التام هذا الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
وعنوان العطف بلا يجمع الطريق الثاني اعني النفي والاستثناء ويجمع
الطريقين الآخرين اعني اثباتا والتقديم والسبب في انه لا يجمع التام عنوان
لا العاطفة وضعت لا في ما يعمى بعدها اوجب لما قبلها كما في قولك جاءني
زيد لا عمر وهو في قولك زيد شاعر لا ميم فانه قد نفي فيه عن ميم ما اوجب
لشاعر وهو كونه مستندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيها قبلها
بغيرها اي بغير تلك العاطفة المحصورة من كلمات النفي اي الكلمات الموصوفة
لم كلسر وما وان وما اشبهها واختار بقوله من كلمات النفي عن ان يكون
منفيها بحكم العقل او بفحوى التقديم او باثباتا او بافعال يتضمن معنى النفي
كاي وامتنع فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيها قبلها بهذه الامور كما
سائق واورد لتحقيق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على
الموصوف وثلاثة امثلة من قصر الموصوف على الصفة تتنازع في الوصفان
اما بالنقض كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحرارة والسكون
او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الثلاثة
منفيها قبلها بحكم العقل قوله يكشف لك الخطاء وبك لان الذي سبق في تحقيق

وجه القصر

ما زيد اضربت

في النفي والاستثناء موان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة
الموصوف توجه الى المتنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع
بعد لا العاطفة شيء من ذلك المتنازع كان منقيا قبلها باداة النفي
فمتنع شرط تحقق منفيها اذا اجامعت طريق النفي والاستثناء
فلذلك لم يوجد بما سمعنا اياه في كلام العرب القرباء وان كثرت
في عبارته العلماء في الكثرة فما ارسلناك الا نورا لا حفيظا ولا يميننا
عليهم وما كان ذلك الاختلاف الا احدا منهم بينهم لا شبهة في الاسلام
وما هي الا شمولات لا غير وانما قلنا بكون تلك العاطفة المحصورة
دفعنا لما يتوهم من جوار مثل جاءني الرجال لا النساء لا عند قوله ومو
باسي لا عمرو وقد يقال عند المثال يحتمل التخصيص والنفق على سواء
فكان الاولى به ان يثبت بعمود اضربت لا عمرو وقوله ووجه صحة
بجامعه لا لما كان انما يقع ما والا كان من المستبعد ان يصح ما
لا العاطفة احدهما دون الاخر فيبين ان الوجه في ذلك موان النفي
في انما ضمن لا صريح كما في ما والا وانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي
لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح
اد لا شبهة في صحة قولك امتنع عن الجي زيدا لا عمرو مع انه يمتنع
ما جاء زيدا لا عمرو والسبب في ذلك موانه اثبت في الاول

الامتناع

الامتناع عن الجي زيدا ونفي ذلك الامتناع ملاما بعد ما فقد
وجد منها شرط منفيها ونفي في النكاح الجي عن زيد ولا يتصور
تحقق ذلك الشرط قوله صرحنا لا صريحا يبع كما ان امتنع عن
الجي زيدا يتضمن نفي الجي عنه وبجامعه لا العاطفة كذلك انما
يجي زيدا يتضمن نفي الجي عن عمرو وبجامعه لا العاطفة خلاف
قولك ما جاء زيدا فام صرح في نفي الجي عن زيد فلا يجامع لا العاطفة
وكذلك ما جاء الا زيد صرح في نفي الجي عن عمرو فلا يجامع ايضا
فلا اشتراك بين انما و امتنع في مجرد كون النفي ضمنا اما
راجعا الى ما بعد لا كما في انما والى ما قبلها كما في امتنع وكذلك
الاشتراك بين ما جاءني زيدا وما جاءني الا زيدا في مجرد كون النفي
صرحا اما راجعا الى ما قبل العاطفة كما في الاولى او الى ما بعدها
كما في الثانية واعلم انك اذا قلت انما جاء زيدا لا عمرو او زيد
اضربت لا عمرو كان القصر مستندا الى انما والتقديم لتقدمهما
وكانت العاطفة مؤكدة لذلك القصر واذا قلت انما يمتنع
انا كان القصر مستفادا من انما وتقدم الجزم هنا كالتقديم في قولك
ما يمتنع الا نانا واد اقلت انما زيد اضربت كان القصر مستفادا
من التقديم لعدم احتياجه الى تاويل حتى يكون المقصور عليه

يعني اذا اجامعت العاطفة انما التقديم
تلك المحر مستندا اليها ويكون العاطفة
لتأكيد ذلك المحر
انما انما ليس الا انما
اي اذا وجد في الكلام التقديم مع انما
فصير وعوانه ان امكن بعد الكلام ما ولا
من غير تغيير لاجراءه عن وضعها واضربها كقولك
انما انما انما انما القصر الى انما ويجعل التقديم
عنه انما التقديم وما والا وان لا يمكن انما القصر
الى التقديم ويجعل التاويل لما والا مؤكدا له كما قرره
ومنهم من قال ان القصر في انما زيد اضربت وانما انما
مستفاد من التقديم فلم يبق بين المثالين وزم شرا
انما التقديم اقوى ثم صرح من قريب بان دالة التقديم
اضيق والتعويض بين القصرين

لصحة الجامع كما يصرح به قوله واذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال
العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر بان شرط حسن الجامع لا
العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استثناء لكون
دلالة على الاختصاص اضعف من دلالة اتفاقه الا ان يسمع
ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الآية ما يكون مقروبا بتعقل
المسموع كما ان قوله انما يكون اندازا او يكون له تاثر اشارة الى ان
المراد بالانداز وهو التحريف مع تبليغ دعوة ماله تاثر فانه
المختص من خشى الساعة ان عقابها ومنه الخشية موقوفه على الايمان
باتقه وبالبحث والقدح واحوالها ولما كان اختصاص الاستخاء به
عن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل
مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار به من خشية كذلك جعله
متمالا يعني على احد من به مسكه ان قدر من العقل تمسك به

واما

واما اختصاص العملي عن كشي القوت فهو اولي مرتبة منهما اذ قد
يجل من لاحاف القوت فلذلك جعله مركزا في العقول ثابتا
فيها علم العادة لهذا مع ان التضن في العبارة مطا ايضا وعمدة المثلثة
المثلثة من فخر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث ولا خفاء
فيهما فلان المقصد منه قصر الانذار فيمن حساها كما ذكره وانما يطرر
ذلك على قراءة تنوين مندر كما في نسخ الرواية فان قلت اذا كان
الموصوف ظاهرا لاختصاص باحدى الصفتين فالط مما ذكره
امتناع المحامد عنك ايضا فلا يزال لمن اشتهر بان امره التذكر
لا يسطر مع انه قد ورد وانما انت مركز لبيت عليهم بمسيطر قلت
انه ان يقول لمسا لاختصاص عنهما كالا اختصاص فيما ذكرناه
او يقول عند الحكم بخصوص بلا العاطفة وطريق النفي والاستثناء
عند اهو الوجه الربيع من جوه الاختلاف وعوان طريق النفي
والاستثناء سلك مع مخاطب بعد فيه المتكلم انه مخطئ ومصر
على خطا وطريق انما يسلك مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ
لا يصح على خطا او يجب عليه ان لا يصح عليه دل على ذلك الاستعمال
مع ظهور انسانية فينبغي ان لا يسلك طريق النفي والاستثناء
مع المتروك وان جاز ذلك في القياس واما العطف والتقدم

فان النفي والاثبات في كلمة انا
يسا مثلما في ما والامنهم

واما على قراءة الاضافة فيكون من نفس الموصوف
وكما هو الماهم على الصفة وبني كونه مقدر من عشي
الصفة فلا يكون مثالا لما من فيه وبما ان يكون
للموصف المقصور مزيد اختصاص بالموصوف
الذي نفس الوصف عليه منه

الانه على قدر الإضافة
فيكون الصفات والمضافات
التي هي من الحكم واحد ولا
يصور القصص من حكم واحد

لا السطر اقامات
مذكور

لا السطر اقامت
مركزه

الان على عدد الاضافه
يكون الحضاف والحضاف
البيوت الحكيم واحد ولا
يصور القصص

فلا يعتبر فيها الاصرار ولا عدم قوله وما قال الكفار كان قيل ان الرسل
لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف
خاطبهم بقولهم ان انتم الا تبشروا مثلنا مع انه لا خطاء ولا اصرار
من المخاطب فاجاب بان لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام
الا والحال ان الرسل عند الكفار معرض من يدعى انه منتف
ومتنزه عن صفة البشرية ومسلح عند حكمها بالكلية وذلك
لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسل يبيع ان يكون بشرا
فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشر
به عند الكفار فلذلك جعلهم منكبين للبشرية وخاطبهم

بما خاطبهم قوله بقاء مفعول لمضون ما تقدم او حال اي جعلوا
الرسل في ذلك المعرض للبناء او بانيين وقوله ان الرسل منتف
ان يكون سرا يدل من جهلهم ولا يجوز ان يكون مفعول اجهلهم فانه اذ جعل
لفساد المعنى قوله او ما تنفع اي لا تنتفع وما تنفع قولهم في موضع مفعول كان
آخر مقولا في حكم كيف بعد ما حكى عنهم عنك اي في ذلك الموضع الامتناع حق
وشرع ثاني مفعول تجد فاعلم ضم ما حكى ومن تقرر سان لما يتلوه يعلمون منه
وكلمة هذا صفة لجهلهم اي جهلهم الذي بعد ان الرسل ينتفع بالباطل بتلوت
ان يكون بشرا وعواى ما حكى عنهم ما انتم الا تبشروا الآية وانما لطيفة علامه

جعل

جعلهم مقرر ذلك لجهلهم بقوله او اضحوا لانهم عقبو انكار الرسالة
عنا على طريقة المحرم في البشرية بانكار انزال الرحمن شأ وتكذيب
الرسل تقريرا وعقبا عنك بقولهم تردون ان نصد وناعما كان
كان يعبد اباؤنا فاذاب سلطان معين وكان عدة الآية في تقرر
ذلك لجهل اقوى من تلك قوله واما قول الرسل لهم جواب عما
يقال من الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصر
الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اذ في رسالة
ووافقه الرسل على ذلك القصر بقولهم ان نحن الا نبشركم مثلكم لنم
تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على البشرية

فكان تلك الآية في تقرير ذلك
الجهل اقوى من هذه

وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجازاة وارضاء العنان
مع الخصم بتسليم بعض مقدماته اذ كان حقا ليعتبر حيث يراه
تلك بنية وانما به باظها بطلان مقدمته الباطلة وفي ذلك
استدراج للخصم الى ان يصير ككنا لا متشبث له اصلا ومثاله
ان تريد ان لا اق صاحبك فتما شيه في الارض المستوية حتى
اذا وصلت الى منزلة اذ لقتك فكان الرسل قالوا سلمنا
انتا تبشرون حق لكن لا غنا لانها لا تخامع الرسالة فان الله
نمق على من يشاء ومن عبادة وانما اورد واتليم البشرية
بمنتهى ايد

ومع الراء المعلقة التي تشرح الغير يقال مجازاة وجرأ
اي يرضى مود وجرأه
في الحديث وتجار فافيه
ويقال عشرة بقره اذا سقط علامه
والذي يراه بتلك بنية اي الزامه وان فيه
اسكانه لا تقر به على ما قيل فانه فاسد خلافه

في صفة المحر يكون على وفق كلام الخصم في الصورة فانه اقوال الجارة
 في بعض ان ثبوت البشيرة متقدمة صادقة
 فليس لها الا ان الكفار لما اوردوا حجة
 صورة المحر واقترن الرسل في صورة العبادة
 بلا قصد الى المحر الا بمرس الى قولهم ولكن الله
 من عن صلات من عباد منه
 لا يسمع من في القبور يعني الكفار المومنين على الكفر كانهم اموات
 في القبور قوله لما كان النبي يوم جوابه ابرز لذلك وقوله وما كان
 متمناه ومنع راعم معطوفات على خبر كان اي شديدا المحر على
 كان وتدخل جواب منع ومن بيان لما والوجد الحزن والكابة
 سواء الحال والانكسار من الحزن وضمر كاد ويخرج للنبي يوم وضمر كانه قد علم
 لما تدخل الوجد الذي كان النبي يخرج اي يملك نفسه لذلك
 الوجد وتقط عطف على جملة منع راعم تدخل اي كان النبي
 يتساقط اي يلقي نفسه السقوط والملك لاجل الحسرات
 على توليهم وما كانت عطف على تساقط ويلقي حال من مفعول لا يتر
 تدعيه واللام في لي يسموا متعلقة بيلقي يقال هاهم في الارض اي ذهب
 من اول كانت اضرب من قوله وما كانت ولفظ عوده قيدت
 من العشق وفيه

في بعض

في بعض النسخ بالنصب وتذكر وقد مر كذا وقوله على متعلق
 بمعنى ما تقدم اي كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسموا
 اي يحفظوا كبا في ذلك اي في الدعاء وشريين الايمان والصعب
 من الابل ما لم يذل وقوله لذلك انشارة الى ما ذكر من كونه شديد
 المحر وما عطف عليهم قوله لست هناك اي في محل ان يملك من
 الايمان في قولهم قوله ان لست الانذير فمراد اخراج على خلاف
 مقتضى الظن قوله وقوله وعلا سبدا اخره مصوب في هذا القالب
 اي في قالب قوله وما انت يسمع من في القبور ان انت الانذير
 فكانه عزم بواسطه قرب من الله واصابته في الامور وارشاده
 الى المنافع والحضار اعتقد القدم فيه انه يملك لنفسه نقعا ورا
 وانه يعلم الغيب فامر بان يقولهم لست هناك بل انا مقصور
 على النذارة والبشارة لا اتعداها الى ملك النفع والضو علم
 الغيب وانما قال لقوم يؤمنون لان التبشير والانذار انما يحبان
 بالقياس اليهم ويؤثران فيهم او اراد نذير للكاثرين وبشير
 للمؤمنين فحذف للعلم به قوله في مقام صفة مخاطب كاي في مقام
 وحلة لا يبر على خطا وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العايد
 ان لا يضر فيه وقد اورد لكل واحد من قمر الموصوف على الصفة

حيث جعل النبي كالحجر في طينه هذا المعنى
 عليه اخرج الكلام بحج الانكار مع الاصرار
 فقبل له ان النبي لم لم يستعنتك اي في المحل
 الذي يملك من الايمان في قلوبهم علامه
 اي مخاطب وبعده
 يملكه ملك رافعة ليس فيه جبروت ولا كبرياء
 يتق الله في الامور وقد افلح من كاهناته الاتقاء

وعلى مثالها فيما سلقاه الحاطب في لا يصير في خطا قوله انما الله
^{يعني قوله انما ذينبي وانما يري ربيذ منه}
 الـ واحد مثال لقصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيب على المع
 واما قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيب عليه فقولك انما
 خالق كل شئ الله قوله والا اصل في انما عذا انما في من وجوه الاختلا
 فان كون الحكم بحيث لا يقو زك تحقيقه ان شئ لم عليك
 حقيقة معتبر في استعمال انما بخلاف ما في الطرفا فانه لم يعتبر
 فيه ذلك لانه العرف فيه عدمه وقد يقال عو شئ لم تحقيق
 لما ذكره في طريق انما من انه يسلك مع مخاطب في مقام
 لا يصير على خطا في الاخره يقال اعوزه الشئ اذا احتاج
 اليه ولم يقدر عليه ويرقيق الرجل جعله رقيق القلب
 شقيقا والتحقى عو القطف وقوله انما عوا فوكل من قبيل
 اخراج الكلام على خلاف مقتضى الطقطعا بخلاف قوله انما
 الله آله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة
 الظاهرة وقع فيه لصاحب الشريعة خطا اما الامثلة الثلاثة
 السابقة فالطيفها الاخراج لا على مقتضى الطمع احتمالا للاخراج
 على مقتضاها قوله ومن التا اي قول الشاعر عوا بن قيس الرقيات
 يدح مصعب بن الزبير قوله بشهاب اي كوكب شاقب في رقع
 اي معنى

مثال

قيل الرقيات لقب قيس بن قيس واسمه
 الى لقبه كما في سعيد كرز وزيدي قد وقيل لقب
 ابيه فمجرى عليه عطف بيان لم ويسب الطقيب
 انه كان له ثلث جلات اسم كل واحدة منها
 رقية او انه كان شجيبا بثلث نسوة اسم كل
 واحدة رقية منه

ردى ان مصعبا امر بقتل رجل من انباء الخوارج
 فقال الرجل اتبع لي ان اقوم يوم القيمة بالصورتك
 فاستد ووجهك الى الجبل فالتق بان يالك واقوى
 يا رب سئل مصعبا فنهضت قال الخلقوه فقال ايها
 الامر احدا يا عبيد من الحيوة في خفض قامر
 بجمانه الف درهم فقال اشهدوا له واشهدوا لامي
 ان خففها من الرقيات فقال له قال لقوله انما مصعب
 فصحى فقال اركب كلا الصبيعه وامره بلزوم منه راج
 لا يصنع
 لا يصنع
 لا يصنع

الحل

الحل والاضافة تجلت اي انكشفت الظلمة عن وجهه فيمتدى
 الناس به والجلد بالفتح الوضع ويخذلني اي يلو مني والافناء
 الاخلط والاولا ش يقال عو من افناء الناس اذا لم يعلم من
 عو عليهم اي على مدحى ايام والضم لمدح وحيه وما قلت اي ما حكيت
 ولا اتيت في مدحهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت لها
 فيبيل سعد قوله لا ادعي ذكر الادعاء لينا سب التسليم قوله
 ان كل امرئ فاعل الطرف الواقع صله اعنه لديم عمل له اي هل
 الحمد في نظيره ان ظ لا نظيره قوله وما حكي عطف على قوله الشاعر
 ان ومن التا ما يحكي عنهم في هذه الآية ومما عوا نحن مصلحون
 والابيات الثلاثة المتوسطة بينهما استشهادات على ادعا
 الطهروية في كل ما عدحون به مدح وحيهم وقوله ادعوا بيان
 لكون المحل من قبيل التا وقوله على مجرى صفة المصدر اي ادعاء
 كما ينما على مجرى عادتهم او حال اي جارين على ذلك المجرى قوله ولذلك
 اي ولا انهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على التاكيد بايراد الاسم
 وبالضم وبانه امر جلي والاضافة في قوله الجرح وسوسطة الفضل
 من اضافة اسم المفعول الى فاعله وتاثيرها باعتبار الضمير العايد
 منهما الى ذي الحال اعنه الجرح وادعوا ذكرنا القصر فيما بين السند

معرفه

والمسند اليه اكثر الامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسد اليه
 بل من المتبادر والخبر كما خبرنا عليه وفيها امثلة كثيرة من
 الفعل والفاعل وقد ذكرنا ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول
 كقوله تعالى قلت لهم الا ما امرتني به واذا حرم عليكم الميتة و
 كقوله زيد اضربت وما زيد اضربت قوله ونحن نذكره
 اي القصر في ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه
 فلمهما قلنا طريق النفي والاستثناء وانما هناك اي في القصر
 فيما بين غير المسند والمسند اليه عدة اعتبارات كجواز
 تقديم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه في ما لا ادون انما
 قوله فتقدم وتؤخر بالنصب عطفا على تقول كانه مفصل له
 اي لك ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او مفعولا
 وتؤخر غيره عنه لان ما يلي اداة الاستثناء هو المقصود عليه
 قدم او اخر فلا لباس غيرنا كما في انما الا ان هذا التقديم والتاخير
 قليل الدور في الاستعمال كما ذكره قوله لان الصفة المقصورة على عمر
 اي تصرح بان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيد
 انفاعله على المفعول وهذا مع ما قيل من ان المراد قصر فاعليته عليه
 ونصرح ايضا بان من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك

ان ذلك

ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو ان قصر الفاعل على المفعول
 يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مضى لزيد الاعم
 وقصر على ذلك قصر المفعول على الفاعل وذبح جماعة من النجاة الى
 امتناع هذا التقديم والتاخير يجوز واما ضرب الاعم وازيد وما ضرب
 الازيد عمره وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء والمفعول ظاهر
 يلزم من الحصر في الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احدا احد
 الاعم وازيد وما ضرب احدا الاعم او اما على تقدير امتناع تعدده
 وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المصنف وتؤيد قوله لان
 وما نرىك اتبعك الا الذين هم اراد لنا بادى الراى وقول الشاعر
 لا اشتري باقوم الاكادها باب الامير والادفان الحاجب وقوله
 ما اختار الا منكم فارسا وقوله كان لم يمت من سواك ولم يبق
 على احد الا عليك النوايح واختيار التقديم فيها على ما ارتكبه
 اي اتبعوك في بادى الداي ولا اشتري باب الامير واخار فارسا
 قامت عليك النوايح لا خلوع عن تقصير قوله ما كسوت
 زيد الاجبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كانه قيل
 ما كسوت زيدا الاجبة وما كسوت زيدا الازيد وكذا ما ظننت زيدا
 الا منطلقا اي ما منظنون في زيد الا منطلقا وما منظنون

فان قوله بادى الراى من تمام المقصور
 اي ما نرىك اتبعك بادى الراى الا الذين
 وكذا الكلام في باب الامير وفارسا
 لان الاداة والنوايح منه
 والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما مقيد
 وما ذكره في بيان المعنى مجرد تصوير لا غير
 اي الذي لا يجوز تقديم المقصور عليه
 مع كلمة الاية بمعنى ان هذا الامثلة لا بد
 فيها من تقدير فساد الراى ليس متعلق
 بقوله اتبعك بل بمقدور اي اتبعوك
 بادى الراى وكذا في البواقي منه
 في الكلام وايضا يلزم ان يكون الفعل
 في المثال الآخر ان لم يبق بلا فاعل الا ان
 يكلف الاضمار منه

الازيد وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى
 مع اداة الاستثناء قوله واد اردت قصر ذكر الحال على الحال قلت
 ما جازيد الازيد كما عدا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه
 لم يكن زيد في زمان الجي الازيد وكذا قصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة
 على الموصوف اذ معناه في المثال المذكور ان الجي على هيئة الركوب لم
 يثبت الازيد وقد ثبت فيهما على جواز التقديم ايضا قوله و
 الاصل في جمع ذلك اي جميع ما ذكر منها من امثلة القصص
 فيما بين غير السند والسند اليه واما القصص بينهما فقد حققته
 فيما سبق وانما خص الكلام الناقص بالذكر لان البحث في الاستثناء
 المفرد كما اشترنا اليه ويدل سياق كلامه عليه ولم يرد بما ذكره
 من الاستلزام ان كلمة الا يكون مستقلة بحيت لا يكون
 لغرض ما دخل فيه بل ما عموما منه فلا يرد انه على عموم المستثنى
 بعد المحض وامتناع ترجيح احد الماويين فلا يكون الامتناع
 وهداهم العوم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة ترجيح احد
 المقام كما ينبغي عليه بعيدا عن القول لاقتضاء المقام مع شي المتكلمين به
 من الاشياء قوله ولذلك اي ولا استلزم الا العموم في المستثنى
 المقدر قوله تانيث الضمير الظان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف

فيه رد على من جعل جميع ذلك
 مستندا للقصر فيما بين السند
 والسند اليه ايضا منه

في بحث القصص في قوله وحقيقته
 وجه القصص وهو قوله كحلاف النفي
 والاستثناء فان المنفي ليس مذكورا
 صريحا اذ الاستثناء مفرغ عما بعد
 نفي الكلام فيه منه

اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يقال نظر
 المصير الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم يجوز
 حذف الفاعل فاعبثت هناك ضمير ارجعنا الى ذلك العام على طريقة
 قولك اذا كان غدا فاقم وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك
 البصير كما بدل منه في الكلام الثام وعمود ووديقوله للنظر الى ظاه
 اللفظ اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا في الظ الى
 المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقيل
 سمي علامة التانيث ضمير مجاز او قيد القرأتين بالرفع لانه
 اذا نصب صح فلفظ كانت مسند الى ضمير العقوبة والاعادة
 واد انصب مسكنهم كان لفظ ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المطلب
 وصدر بيت ذي الرمة طوى النحر والاجاز ما في غرضها بصف
 التوق بالهزال والسير القحط طوى اي اضمرا وهزل والنحر الضرب
 بالاعقاب والحث على السير والاجاز الدخول في الارض
 الجرز وهي التي لا نبات لها والغرض بوزن القلنس للرجل كالجرام
 للسير وقد يقع ممة الاجاز على انه جمع جرر والضلوع
 الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجراشع من الابل هو العظم
 القوي قوله والاصل التذكر وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظ

في قوله والسير القحط طوى اي اضمرا وهزل والنحر الضرب
 بالاعقاب والحث على السير والاجاز الدخول في الارض

لما بعد الا لكتم بحسب الحقيقة لذلك العام المقدور وبومنها
 مذكر لاقتضاء المقام معنى شئ من الاشياء قول وثالثها مناجاة
 المستثنى منه المستثنى في جنس لم يرد بكونه مناسبا له في جنس
 بحد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة
 يقتضيه المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاوز في الازيد شئ ولا جسم
 ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الاجبة يقدر كسوة
 وملبس ومأصلية الا في المسجد يقدر في مكان وموضع
 وعلى هذا القياس قول وعند المستلزمات اى الامور الثلاثة
 التي استلزمها كلمة الا في الكلام الناقص توجب استتبع جميع
 تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق التقي والاستثناء فيما بين
 غير السند والسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله
 واستلزم هذا الكلام قصر الفاعل على عمر المفعول ضرورة
 فقد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا ردت بالتعديده الى التام كان
 افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث
 عن افاده التام للقصر فلذلك حص البحث بالمفرغ وايضا
 استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام وكذا اذا قلت
 ما ضرب الامر ازيد اشارة الى ان التعدير في صورة التقديم

هذا هو المستثنى من المستثنى
 المستثنى من المستثنى

كما ذكره

كما ذكره في صورة العاخر بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة
 ان يعنى المكسوة زيد مقصورا على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة
 مقصورة على زيد اريد ان المكسوة جبة مقصورا على زيد كما
 تحققت قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا لامنكم هذا ايضا من
 قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما عنهما مفعول بواسطة
 حرف الجر قوله كان التعدير ما اخترت منكم احدا متصفا باق
 وصف كان انما قدر مكذا الان المستثنى عنه رفيقا موصوف
 كانه قتل الاشخاص رفيقا فلا بد ان يؤخذ احد موصوف على الاطلاق
 ليكون جنس له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت يعنى ان
 قولك ما اخترت الارفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم
 الارفيقا وقولك ما اخترت الامنكم رفيقا فرع لقولك ما اخترت
 الامنكم فكما انك اذا ذكرت احدا الاصلين الشايعين في
 الاستعمال بدل الآخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت
 احد الفرعين القليلين في الاستعمال بدل الآخر لم يعرف عن فرق
 بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا مع ان القصر في ما اخترت
 الارفيقا منكم انما هو على الرفيق فمتنع ان يختار من الطالبين
 غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر في ما اخترت

لان ظهري ان يقدر المستثنى منه مكذا
 ما اخترت رفيقا الارفيقا مقارنا ما بعد
 ما اخترت رفيقا الارفيقا منكم فهو خلاف
 التبادر من العبادة منه

رفيقا

الامنكم رقيقا انما هو على منكم فيمتنع ان يختار الرقيق من غيرهم
ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرقيق وذلك لان الفرعين
في تقديرى الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلم الاستعمال
وكثرته وكان انما قال لم يعرض فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين
يحتاج الى نوع تأمل بسبب تقسط المقصور عليهم بين اجزاء
المقصور ولما كان طبعه العبارة متبينا عن ضعف الفرق
وكان ما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت
ما اخترت الارقيقا منكم بدل ما اخترت الامنكم رقيقا
بتقديم رقيقا وجعل منكم صفه لم بعد ان كان في المبدل منه
مفعولا ثانيا لا اخترت كان بينهما فرق ضعيف لانها مبدلان
على قصر اختيار الرقيق على الخطين الا ان هذا القصر في الامنكم
رقيقا قصدى وفي الارقيقا منكم ضمنى لزوم من وصف الرقيق
بكونه منهم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رقيقا لم يصدق انه
لم يختار الارقيقا موصوفا بانهم منهم وانت تعلم ان ماساق الكلام
في هذا المقام ياتي ما زعمه على ان الفرق حوى ايضا اذ يمتنع في
الارقيقا منكم ان يختار غير الرقيق منكم ولا يمتنع ذلك في الامنكم
رقيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرقيق من غيرهم قول ومذا

اي الفرق بين الامنكم رقيقا والارقيقا منكم بطالعك على الفرق
بين قول السيد الخميني في مدح ابي العباس الساج و بين
قولك فان الاول يدل على ان المعتبر لا يختار الفارس اي الخطيب
الامنكم يعني انه يقتصر رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي
ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني يدل على انه لا يختار
منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيجوز المقصود
من المدح قطعاً قوله وان اعرفت هذا اي القصر فيما بين
غير السند والسند اليه فانه المحوثة عنه مهننا وان كان
بعض الامثلة الاتية في انما من باب السند والسند اليه
فانه اورد في بيان حاشي القصر بين السند والسند اليه امثلة لغيره كما عرفت منه
على عكس ما تقدم او لا وقوله لا تصنع على صيغة النهي بيان
وتقرر لقوله اعرفه وامض عطف عليه ونزل صيغة
امر بيان لما ذكره والمراد بالقييد الاخير من الكلام ما يكون جزءا
منه بالذات عمدة او فضلة لا ما ذكر في آخره فقط فان
الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد
وكذا الموصوف مع صفة فالمقصود عليه في قولك انما
جاءني من اكثر منه يوم الجمعة امام الامير عمو الفاعل اعم الموصول
مع صلته وفي قولك انما جاءني رجل عالم عمو الموصوف مع صفة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

قوله فقد ز غوا انا يضرب زيد تقدير ما يضرب الا زيد
وذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فيضرب الضرب
في زيد وكذا الكلام في التقادير الاخر قوله وكذلك اذا قلت
انما زيد يضرب فقدرة تقدير ما زيد الا يضرب في ذلك
التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب وانما فصله لانه
من قصر المسند اليه على المسند قوله ولا تقف اي ولا تقص
انما في ذلك اي في جواب التقديم والتاخير عليهما على ما واليا
وتوحيد ضميهما باعتبار كونهما معاطرفا واحدا للقصر فذاك
اي ما واليا اصل في افادة القصر اذا لا حاجة فيهما الى اعتبار
تضمين معنى شئ اخر واعتبار ما سببه معه وايضا يفيد ان
بلا احتمال واختلاف يعتقد به بخلاف انما فانه كالفرع عليه
في تلك الافاده وانما لم يعمل فرع عليه لان افادته في القصر بالوضع
ايضا وما ذكر من حديث التضمين والمناسبة انما هو لظاهر
المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ولا شك
ان مرتبة الفرع سبغى ان يكون ادنى من مرتبة الاصل وايضا
التقديم والتاخير في ما واليا غير ملبس لان المقصور عليه هو ما واليا
الا قدم او اخر وفي انما ملبس اذا دلالة تمناعه على تضمين المقصور

عليه

عليه الا يكون الجزء الاخير فلو جوز تقديمه الى التبيين بغيره
وانما لم يمكن الا في انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم
وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه في ما واليا نادرا
وتدريقال انما قال مؤد الى الالباس ولم يقل ملبس اشعارا
بان الالباس قد يرفع بالنظر الى حال الخطاب قوله و
كذلك قد راس وقد رانما عدا لك تقدير ما هذا الالك و
انما لك عدا تقدير ما لك الالك تقدير ما هذا الالك
في الامثلة المذكورة يعنى قدر الاول بما هذا الاحد الالك
والتايمالك شئ الا هذا وكان فصله لينى عليه حديث
الاجتماع مع لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه
في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا
اذ معناه ما قاله الا انا بشر ما ده التقديم وبقوله وانما لانه
ذكرنا هالان المراد قصر الذكر على اللذة قلت لا نقض اما
بالمثال فلان تقديم المبتدأ فيه ليس لقصر الخبر عليه
حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصر على الخبر بانما على طريقة
قولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قد مر انه
يجب فيه اعتبار التاخير الرثبي اذ لا يمكن تقديره الا

قوله تقدير ما هذا الالك
قوله تقدير ما هذا الالك

يقولك ما ذكرناها الآلة وقس على ما ذكرنا نحو انما شاعر
 زيد وانما قيس انما قدم الخ ليقصر بانما على المبتدأ على طريقة
 ما شاعر الا زيد وما قيس الا انما انما ترى كيف قدر انما لك
 هذا واذ التحقت ما تلوناه تخلصت من ورطة جيرة و
 قعت فيها جماعة قول ولا تقول ما جاني غير زيد لا عمر و
 الدوان في عمر وهو الرفع عطف على غير وقياسه على ما جاني
 الا زيد لا عمر وتقتضيه جره عطف على زيد لانه الواقع موقع
 ما بعد الا وقيل زيد مرفوع تقديره لانه بمنزلة ما بعد الا ووجه
 لضروره اضاف غير اليه وانتقال اعرابه الى غير فقول لا عمر و
 عطف على زيد المرفوع تقديره قول واعلم اني مرهت يروى
 بالثديد من مرهت الامر سويته واصلحت وبالتخفيف
 من مرهت الفراش بسطته والشاهد الحاضر المعايين
 قوله بنا وهاءى البناء على تلك القواعد فالاصنافه لادنى
 ملاسته والحدق بالكسر المهرارة فهاجرت ابنت و
 اوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي اخذت
 والباء زائدة للتأكيد يقال اخذ الخطام واخذ به والمجرى
 الفلاة لا علم فيها والمتعسف موضع ^{اي الزيادة} الاخذ على طريقه اي تحكك
 على الكفاية لا اعلام فيها

وبعدتك

من السمار الذي خاضته الدواب
 وابت فريد ويعت قطب

وبعدتك عن المجرى ما يلبك الى الطريق المستقيم وصرفتك
 الى تلك المناهج والاجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق
 الذي يبرده الدواب وتحوض فم والنمير ضد الاجن والفيل
 حرارة العظم التي تجتريها قصدها والصنوال جمع ضالة و
 المنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة في هذا العلم
 من حيث انها متقنة واساس لغروها سميت قواعد
 ومن حيث انها مسالك واضحا اليها سميت مناهج و
 من حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعتبر عنه
 واحد واختلفت العبارات للاختلاف الاعتيادات
 قوله وحشدت على صيغة الحكاية في شئ مقول عليها
 اي جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام
 وقيل هي صيغة غيبة فاعلمها ضحية الاعلام اي جمعت لك
 من الصنوال المنشودة ما ليست عند احد لمجموعه
 وهذا ايسار كلامه النسب وخذوت اي قست
 وقدرت عليها اي على تلك الامثلة وابنت عطف
 على امنت وفاعله يد الخطل وفاعل تنصرف ضحية ها اوبا
 اي ابنت يد الخطل وامتنعت من ان تنصرف فيما

يعني ان ابنت وتنصرف تنازعان يد
 الخطل فاما ان يعمل النفع الاول منه

وقد وردنا هذا المعنى
 في قول عزم بابي الله ورسوله
 الا ابا بكر وفي رواية اخرى بابي
 لعن الله والمسلمون الا ابا بكر ومنه منه
 قوله تعالى ويا اي الله الان يتم نوره

بما هو من العلم والحق والبرهان
 علم في نفسه لا يحتاج الى غيره

تشني اليه عنانك وعلى هذا الضمير العايد من الجملة التشرطية
 الى موصوفها اعني امثلة انما هو في بشرطها اعني عليها لا في جبرائها
 وقيل فاعل ابنت ضمير الامثلة تنصرف بيد المخطئ وهو النفس
 والاضطرار في المنطق يقال خطئ في كلامه بالكسر قوله
 ثم اذ كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها واهم
 المناهج وسلكوك اياها ونصب الاعلام وانما تلك لها
 وتمثيل الامثلة وحذرك عليها اذ كنت ممن ملك الذوق
 السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اس الفطرة
 المستقيمة وتصفحت كلام رب القوة اي نظرت فيه بتأمل
 في نظره ومعانيه اطلعته على تلك القواعد والمناجع
 والاعلام والامثلة مع ما ملكتها من الذوق والطبع على
 ما يؤبرك هناك اي في كلام رب العزة موارد الرهبة
 اي حركه السرور وكشفت اي تلك القواعد وما عطف
 عليها وفصلت هي ايضا لك ما اجمله اشار اولئك المصالح
 فان اختار
 اولئك الواضحين الى نهاية بلاغة البشر المقارعة على المعارضه حتى انتهى الحال
 بهم الى هلاكهم وسج اولادهم ونسب اموالهم يدل اجمالا على
 ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان ما يوازيه او يدانيه

كما بين

كما بين في علم الكلام قوله فان ملك اي اشتراط مع تلك القواعد
 واخواتها الذوق والطبع لانها ملك الامر لا صرف
 علم المعاني دون ما عدو من العلوم والاى وان لم يحضر علوما
 اخر بل اختار هذا العلم لم يحيط بطايل اي بغائره مما تقدم
 او تاخر اي من مسائل هذا العلم او من سعيه وكده ولا غرض
 بمعني لا عجب والصحيح سؤالي مضى مشرق قوله فيذكر اي
 سيدكر على سبيل التفصيل وتيسر التلخيص فيه وان لم يبق
 في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الجرح
 قدير اذ به معني الطلب القانون لثامن
 المعاني وموافاق الطلب قد تقنن في ذكر القانونين
 فقال هناك القانون الاول فيما يتعلق بالجرح والمناسب
 لهذا ان يقال هناك القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب
 لكنه عدل الى جعل القانون الثاني اما مبتدأ محذوف
 الجرح او خبر محذوف المبتدأ اي القانون الثالث هذا هو هذا
 القانون الثالث قوله سيدعي المقام وذلك لان بيان احكام
 اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد
 للطلب منه وبيان سوعه الى نوعيه على كفايه توليد ابواب
 والتنبيه على ابوابه الخ
 في الكلام والتنبيه

لما سوي اصلها واصولها لكنه وجد لعدم الالتباس على
طريقه قول كلوا في بعض بطنكم تعقوا في المقدمة مقامات
اربع وهي اى المقدمة المشتملة على تلك المعانيات الاربعة
نلفظ هي مبتداء خبره قوله ان لا اري باب الى قوله فقلين
الكلام الى التصريح لاي باب الطلب فالمقام الاول اعني بيان
ما لا بد للطلب منه هو ان الطلب لا بد له من تصور
اما احما لاكتصور شي ما او تفصيلا لاكتصور القيام على هيئة
مخصوصة مثلا لامتناع توجبه الطلب نحو المجرى والطلق و
لا بد له ايضا من مطلب لانه ليس بين الطالب والمطلوب
وانما اخبر مع ان الانسب تقديم على التصور ليربط به انه
ستدعي امكانه في مطلوبه ان لا يكون حاصله وقت الطلب
ويذكر عقيبه انه قد لا يستدعي امكانه حصوله وقد يستدعيه
قوله وليكن هذا المعنى اى استدعاء الطلب ان لا يكون
مطلوبه حاصله وقت الطلب فانه لينفزع على هذا في مواضع
شي قوله وامتنع طلب الى اصله توجبه الى غير الى اصل وقوله امتنع
ان يكون المطلوب بالانتفاء التصديق بحال نزول صاحبك لكونه
حاصله الى غير ذلك من نظائره في توليد النتائج ومنها قوله في الباب

الرابع

الرابع نطقن هذا طلبا الى اصله فان الطلب حال وقوعه الى
الاستقبال كما بنيت عليه في صدر القانون قوله والطلب
هذا هو المقام اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم ما لا استدعي امكان
المطمع كونه مفرومه سليبا لخبره الاحتكام بشانه فان الطلب مظنه
لكون مطلوبه ممكنه ولذلك احوال بالانقسام على التاميل واليضامالا
يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعه مفرومه كالواحد
من العدد قوله اعم لان عدم استدعاء الامكان يحامع استدعاء
الامكان اعني الامتناع ويحامع الامكان والتمني بحجر في المسجلات
والمكنات المستبعد وقومها قوله ان لا واسطه بين الثبوت
والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا انما الخلاف في ثبوت الواسطه
بين الوجود والعدم على ما قرر في موضعهم والاصل ان المط
اما ثبوت متصور اى مدرك مطلقا واما انتفاء متصور المحصر
العقلي ولا بد من اعتبار الحصول مفرما لانه المقصود بالطلب
ولما كان الحصول ذهني او خارجيا صار الاقسام اربعة
حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء
في الذهن ولا نفع بحصول انتفاء القيام في الخارج الا انتفاء
الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء

ان قلت ان الطلب لا بد له من مطر وان ذلك المط
لا بد ان يكون متصورا اى مدركا بوجه تام ثم قلت
المدرك اما ان يطلب من حيث ثبوته او من حيث
انتفائه الا ان الحصر اعتبر الحصول مع كل واحد
من الثبوت والانتفاء ولم يرد به مع الوجود
او الثبوت حتى يلزم ان يكون للثبوت
وجود او ثبوت ولا انتفاء ايضا وجود
او ثبوت بل ارا مثل ما يرد حين يقال
حصول وجوده او ثبوته وحصل عدمه
انتفاءه كما قيل حصل انتفاءه بالثبوت
او بالوجود وحصل انتفاءه بالعدم او بال
لا انتفاء اى اصف بذلك وان كان المط
ثبوت شي او انتفاءه كان المقصود انتفاء
بالثبوت او الانتفاء فلذلك قلنا لا بد من اء
الحصول مفرما لانه المقصود بالطلب حتى ان
لم يصح به في العبارة كان المقصود على اعتباره
فلا تغفل منه

القيام موجود او ثابتا في الخارج قوله ثم اذا لم يزد الحصول في الذهن
 على التصور والتصديق اي لم يزد على حصول المدرك التصوري
 حصول المدرك التصديقي لم يتجاوز اقسام المطبقة حصول
 تبوت مدرك تصور او مدرك تصديق في الذهن وحصول
 انتفاء مدرك تصور او مدرك تصديق فيه وحصول ثبوت
 مدرك تصور وانتفاء في الخارج وانما قال لم يتجاوز لان المتبادر
 ان يكون الاقسام ثمانية حاصله من ضرب الاربعة الاولى
 في قسم التصور والتصديق والا انك تعلم ان المدرك التصديقي
 لا يطلب ثبوته ولا انتفائه في الخارج بل لا يتصور ذلك ولا يطلب
 خلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته
 وانتفائه في الخارج فظهر ان المراد بالتصور كما اشارنا اليه
 هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور
 والتصديق هو المتصور والمصدق به اي ما من شأنه ان
 يتعلق التصديق به فلا اعتبار على عبارة قوله وطلب
 حصول التصور جواب عما يقال كيف طلب حصول المتصور
 في الذهن والى ان المتصور حاصل فيه فليزوم طلب تحصيل
 الحاصل وتلك هي الجواب ان تصور الشيء على مراتب متفاوتة

بأنه لا يطلب ثبوته ولا انتفائه في الخارج بل لا يتصور ذلك ولا يطلب خلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته وانتفائه في الخارج فظهر ان المراد بالتصور كما اشارنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور والتصديق هو المتصور والمصدق به اي ما من شأنه ان يتعلق التصديق به فلا اعتبار على عبارة قوله وطلب حصول التصور جواب عما يقال كيف طلب حصول المتصور في الذهن والى ان المتصور حاصل فيه فليزوم طلب تحصيل الحاصل وتلك هي الجواب ان تصور الشيء على مراتب متفاوتة

فان الملاقاة المتصور مع المدرك مطلقا
 شايخ وكذا الملاقاة التصور والتصديق
 على المتصور والتصديق فلا يخفى ان المتصور
 الذي ذكره اولنا لا يستعمل الا في مقام كنهها ولا ان
 التصور لا يوجب في الخارج بل في الذهن
 فقط وانتفع ايضا بما يقال من ان حصول
 انتفاء التصور او التصديق في الذهن
 لا يكون مطلوبا اصلا وقد فصلنا كونها
 جميع ذلك في الحاشية السابقة منه

في الاجمال

في الاجمال والتفصيل والافان اذا لم يتصور شيئا اصلا لم يكن
 فيه طلب قطعا وان تصور اما اجمالا بان ادركه من حيث
 انه شيء ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم احص من
 مفهوم شيء ما كالاتان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه
 امكنه ان يطلب حصوله في الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها
 الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير حاصل
 متفصل لها ذلك الجمل او تردد ادبرها تفصل ذلك المفصل قوله
 ووجه ذلك اس وجه وهو طلب حصول التصور الى تفصل
 الجمل وتفصل المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل
 من كل وجه لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب
 فهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو التنبه على ابواب الطلب
 ولما حكم بان التمني لا يستدعي امكان المطر وكان من المستبعد
 ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشارة الى جريان التمني في المجال العقلي
 ككون غير الواقع في الزمان الماضي واقفا فيه وفي المجال العادي
 كعود الشباب والى ان اد اجري في الممكن وجب ان يكون
 مستبعدا محسب لا يتوقع ولا يطع فيه لان المتوقع
 يعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع اقوى

حيث حكم بان النوع الاول وهو الذي لا يستدعي امكان المطر هو التمني

من الطبع ولذلك قال ولاصك طمعا عيتم وقومها قوله واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فلا استفهام الى اخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني هذه الاربعة سوى الاستفهام الذي لا بعيد عن الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع ادلة كثيرة في ان هذه الاربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التخييل لا شغل بعد من النوع الاول في وقديقال انما يعلم حال التفرقة بين حصص النوع الاول بقى ذهن الخاطب في بادئ الرأي مترددا في سائر الابواب المحيطة المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلاما تفصيليا لذلك الجمل واضعنا ان كثرده مع كونها قسمة لا تماثلا الاولى وهذا اول مع ان الافتنان في فكر النوعين مقصود ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهن الاستفهام يتناول اقسام اربع من تلك السمة المتخفية فيها اقسام المطلقان التصور اما تصور مدرك شيون كالقيام واما تصور انفعال كالا قيام وكذلك التصديق اما بشيوت مدرك وهو التصديق ايجابي واما بانفعال وهو التصديق السلبي واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب

انحصار

ان هذا النوع الاول في التخييل هو الذي لا يتطرق اليه منع ادلة كثيرة في ان هذه الاربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التخييل لا شغل بعد من النوع الاول في وقديقال انما يعلم حال التفرقة بين حصص النوع الاول بقى ذهن الخاطب في بادئ الرأي مترددا في سائر الابواب المحيطة المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلاما تفصيليا لذلك الجمل واضعنا ان كثرده مع كونها قسمة لا تماثلا الاولى وهذا اول مع ان الافتنان في فكر النوعين مقصود ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهن الاستفهام يتناول اقسام اربع من تلك السمة المتخفية فيها اقسام المطلقان التصور اما تصور مدرك شيون كالقيام واما تصور انفعال كالا قيام وكذلك التصديق اما بشيوت مدرك وهو التصديق ايجابي واما بانفعال وهو التصديق السلبي واختار ان التصديق هو الحكم وحده كما هو مذهب

الاويل

الاويل وقدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي واستناع انعكاس التصديق من تصور طرفي لا امتناع الحكم على شيء او بشي من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم الحكم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد جعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد جعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتاب او يعدم عنه الكتاب فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا ويسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني تصديقا مركبا ويسمى هل الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت او متحقق او موجود كيف سيئت بينه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل الحكم به في ما ثابتنا الانتفاء مطلقا لانه يقع قولك الانطلاق منتف في عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق على هذين النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفاءه في نفسه فاما ان يتعلق بثبوت وانتفاء عن غيره قوله لا يحمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه

الانطلاق

وفي ليس الانطلاق بقريب انتفاء القرب لانه يقع قولك الانطلاق منتف

قد لا يكون حاصله في طلب بهل السيطر وفي المسند اليه
لانه قد لا يكون متصورا في طلب تصوره واما المسند
في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره
بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثاني
يحتل الطلب في التصديق وطرفه ذلك لا يعني ان كل
فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفه في هذا النوع الثاني
النوع ايضا بديهي فيستغنى عن الطلب بالكلية لقولك
الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر والنهي والنداء
هذه الثلاثة من القسمين الباقيين من تلك السبعة
الحصولين المسبوقين الى الخارج وقدم حصول الانتفاء
في الخارج لانه مختلف فيه واما اختاره مذهب ارسطو
وذهب غيره الى ان المط في النهي هو كلف النفس عن العقل
لان حصول انتفاء العقل في الخارج مح وقد عرفت جوابه
وقد يقال قدم النهي ليدل على الامر والنداء معا لانهما انتفاء القيام
لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكره وانما
مثل للنهي بقولك لا تتحرك لا تتحرك لانه اظهر وان جازان
يقال لك ان لا تتحرك قصد الى استمرار سكونه كما ياتي

معنى انه كوز فيه

وذلك يقتضيه زيادة اهمام
بشانه وبيان منه

ظاهر عبارة المتن يوم ان المط
في الاستفهام هو الامر الخارج
فاولها كحسب رجعت الى ان
المط فيه هو النقش الذهني
لا الحصول في الذهن منه

في الاحتمال
في الطلب في التصديق
في هذا النوع الثاني
كما في النوع
الاول منه

حيث قلنا ولا تمنع حصول
انتفاء القيام
في الخارج منه

كيفية

تحقيقه قوله والفريقين الطلب في الاستفهام قد تبين
ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني وان الامر
والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد
توضيح للفريقين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب
ما هو في الخارج اي تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت في
الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش
له مطابق اي صورة تصوره او تصديق فيه مطابق لذلك
المتصور او المصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهني
في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وما سوى الاستفهام
متبوع له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت
او انتفاء خارجي ثم يطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه
ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلقا بالاستفهام
والمط بالامر واخوته حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجد
كقولك ما الفقراء وقولك اضرب لمن لم يضرب فيكون
ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء
فان قلت نحو علمه وفهمه معنى الاتان او كونه قايما
لطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس

فمكلف بان مفهوم الفقراء من حيث هو
ليس منسوبا الى الذهن فهو منسوب الى خارج
ولا شك نقش الذهني تابع لمفهومه من حيث
هو ومنزله الظل له وكذلك يقال ان قولك
اضرب يقتضيه ان يرت عليه وجود الضرب
في الخارج فبهذا الاعتبار كان وجوده الخارجي
تابعا لنقش الذهني وان لم يوجد فيه اصلا
لانه كحسب لو وجد كان تابعا لظنه منه

فان قلت ما اقول في قوله علم وليعلم قلت لا طلب
 هناك حقيقة كالاخفي على ذي بصيرة بل هناك عبارة الطلب
 ليدل على ان العلم مما لا يدرك منه وانه ينبغي ان يجد في تحصيله كانه امر منه
 بالاستفهام قلت المط الحقيق في الاستفهام كقولك اريد قيام

مثلا هو العلم والفهم واما التنظيم والتفريع فهو وسيله الى
 ذلك المط فيكون مطلوبا ببناء المط الحقيق في نحو علم
 هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش ذهني واما العلم وهو
 مسفرع عليه تابع له في الحصول فان قلت ماذا نقول
 في نحو علم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش
 في ذهن الطالب وما ذكرته طلب حصول النقش في الخارج
 ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المط بالا
 ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصلي وبخو اعلم
 ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد
 ابعد عن الصواب قوله وتوفيه هذه المعاني يريد بها
 اسقاش الاشياء في الذهن وكون تلك النقوش مطا
 لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهية او بمعنى آخر حقها
 في التصور والتصديق بالتحديد والاستدلال استدعي
 علوما آخر قوله واذ قد عثرت هذا هو المقام الرابع
 من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة
 لما سوى اصلها ولفظه اذ معموله لضمون جزائها اعني

لان العلم بشيء اما ان يكون وجودا اصلا
 لذلك الشيء او لا يكون وعلى التقديرين لا
 فرق بين علم المتكلم وعلم المخاطب فان قلت
 تصور النسخ لا يقتضيه ان تصاد الشخص
 بالنسخ بل يقتضيه كونه متصورا له كالمادة
 وليس ذلك الا ان النسخ موجود في ذهنه
 وجودا غير اصلي وتصوره اعني العلم
 به موجود فيه وجودا اصيلا فقلت تصور
 الشيء وجودا ظاهريا لذلك الشيء وكما ان قيام
 الشيء بالنقش وجوده العيني يقتضيه
 اقتضاها بعينه كالنسخ والشيء القائم
 بالشخص لا اقتضاها بظلم اعني العلم به
 كذلك قيامها في وجوده الظلي يقتضيه
 اقتضاها بظلم اعني العلم به لا اقتضاها
 بعينه وقد يكون لالظن ظن كما في العلم بالعلم
 بالشيء بمعنى ان تصاد من قام به بظلم
 الظن لا بالظن ولا بالبين وليس يلزم
 من ذلك ان يكون شيء من مراتب الظن
 موجودا وجودا اصيلا هكذا حقق المقام
 ودع الظاهر في الكلام منه

وتدقيق اشار هذه المعاني الى بحث
 التصور والتصديق وانقسام الحصول
 الى العيني والذهني والاتفاق على نفي
 الوساطة بين الثبوت والاعتقاد
 مع الخلاف في ثبوتها بين الوجود والعدم
 يكون التحقق والثبوت والوجود واحد او كونه
 الا ذلك بالاسفاس وحصول الصورة
 وانما لا يصح ان يكون هناك شيئا
 واقفا على الدليل فيما يحتاج اليه
 ودفع الشبهة عنها

فبالحرى

فبالحرى ان نبين والمعنى يلحق بنا وان نبين اذ قد عثرت
 ان اطلعت ومارفح عبارة عن الامور الثلاثة التي بينها
 ما يفرع فاعل كيف تنفرع وعلى سبيل الجمل متعلق بنبين
 واذ لا بد لتبديل لقوله فبالحرى وضمير منه للتبيين الاجمالي قوله
 ثم الفصول يعني ان نبين ههنا اجمالا انه اذا امتنع احراز
 هذه الابواب على معانيها الحقيقة حملت معونة المقام
 على معان اخرى تناسب تلك المعاني وتورد لذلك امثلة ولا
 ان افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز والكنائية بل ذلك
 يعلم من القواعد البانية الشاملة على بيان اقسام المجاز من
 والمستعار الاصلي والتبع الى غير ذلك من تفاصيل وعلى
 بيان اقسام الكناية فان ارجع الى تلك القواعد واسخج
 منها احوال هذه الجريئة المندرجة فيها صار البيان تفصيليا
 ومن ههنا يظهر ان المطيع على الخواص مساق الكلام في العليم
 معاد الام في تلاوتها متعلق بضمنا والضم للفصول وما
 يتقرب مفعول تلاوتها وهناك اشارة اما الى علم الينا
 فينتقل بالتلاوة او الى باب كيفية التفريع فينتقل
 بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الجريئة على نحو

هو الحق الطابق لما يدل عليه كلام النص ههنا
 اشارة الى ان ما ذكرناه صدر الكتاب

فكيف يكون ما على هذا التقدير مصدري
 والتتمثيل للمفرد بالمفرد اعني الامتناع الكلي
 والامتناع الجزئي

الكلمة بالمقدمة

تمثيل المفردات بالمفردات فلفظ ما كانه وقيل التقدير
 كما امتنع اجراء التمني اذا قلت قوله والحال ما ذكر يعني كون
 خطابا لمن علمك همه وحزبك خزنة قصد الى المحادثة لانه
 الهم فيطلب بالنصب على انه جواب للتمني الذي تضمنه امتنع اي
 لم يكن اجراء التمني على اصله فتطلب قوله ولما بعونه قريب
 الحال مع السؤال كانك قلت حدثني او هلا تحدثني الا انك
 امرزه في مفضل التمني اظهار المحبة الحديث مع كونه مستبعدا
 غير مطمع فيه وايماء الى الشكوى من صاحبك وقلة اهتمامه
 بمباحثك قوله في مقام واسع امكان التصديق بوجوده
 الشفيع وذلك بان يكون لك هناك التصديق بعدم
 وفاءه ابراز التمني في صورته الاستغفار اخراج التمني في موضع
 ما يمكن حصول اعتناء بشانه قوله وكذا اذا قلت لو يا بني
 زيد ترك فيه العطف بالواو وادور لفظ كذا يدل كمالا
 ليس من ابواب الطلب لكنه ذكر هنا باعتبار ان غير التمني
 ولما التمني بمعونة قريبه الحال وقال بالنصب ادلولاه لا يمكن
 اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويجعل لفظ المضارع
 على التصوير او غيره مما يناسب فلما نصب المضارع بعد الفاء

في جواب

في جواب لو وجب ان يراد به معنى احد الاشياء التي تنصب
 المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام هو التمني
 ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعا
 والتمني طلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفند لو متعلق
 بالحصول اي طالبا للحصول الوقوع في تقدير الوقوع قوله
 وسبب مبتدأ خبره هو بعد المرجو وغير الاسلوب لان

لعل ايضا ليس من الابواب الخ وقال بالنصب ادلولاه
 لم يحمل على التمني بالنصب هو القربة وبعد المرجو عن الحصول
 هو المناسبة المصحح فان بعد المرجو بمنزلة الحال او الاستعداد
 في التمني قوله او كما اذا قلت هذا من جملة امثله ابواب
 الطلب فلذلك عاد فيه الى الاسلوب المتروك في لو لعل

قوله لمن تراه لا ينزل اي تعلم منه ذلك بقراين الاحوال
 قوله امتنع اي امتنع ان يكون مطلوبك بالانغماس في الانشغال
 تصديقك بحال نزول صاحبك وجودا او عدما ليكون

التصديق بحال نزول من حيث عدم حاصله كذا في رضا
 وانما قال وتوجه معونه فزينة الحال الى نحو الاحب ليطهر
 معنى العرض اد ليس المقصود الحقيقي عرض النزول بل عرض مجبة

لنزل قوله لعلمك بحال اي بحال الايذاء وهو انه واقع
والصواب ان يقال وتوجه الى ما يلابس كذا ما لا تعلم
اذا لو كان الاستحسان مجرولاً لكان الاستفهام على حقيقته
الا انه استعمل الفعل اعني الاسداء في الاستحسان مجازاً وانما
اعتبر هنا معنى الاستحسان ليكون الانكار ابلغ والزجر
اقوى فكانه قيل انت تستحسن هذا الفعل والاما فعلته
ولم يعتبر في الهمج لانه في نفسه مستفهم جداً والوجه في انكاره
والتوبيخ عليه بخلاف الايذاء قول هل تمجوا الانفك
او غير نفسك اي هل يمجو غير نفسك فلهذا لم يطلب
التصديق بان همجوا الاب هل هو همج نفس الابن او غيره
فيكون همج الفروع لكن التصديق بانه همج نفس حاصل
قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الانكار
والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بتاديبك قيل
المناسب لعدم تاديبك والامر هين لانه اذا استفهم
عن احد طرفي النقيض مثل اما قام زيد كان المط
العلم بقيام اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة
اهتمام به والانسب سابق كلامه ان يقول وتوجه الى نحو

ايراد الا لازم في مثل هذا التركيب
اي قولنا والاما فعلته كثر
في تراكييب المصنفين فكلامهم
أجروا كلمته ان مجرر كلمة لومته

اعتبار الاستحسان في الهمج بان يقال
معنى هل تمجوا الانفك هل تحسن
الاهمج نفسك وذلك مستفهم عنه لان
الاستفهام الهمجي غاية الظهور والانكار عليه
لا يحتاج الى ملاحظة معنى الاستحسان بخلاف
الانذار فانه ليس في هذا المرتبة من الاستفهام

تاديب

تاديب فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهب
عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهب
معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام
اثباتا او نفيا قوله واستدعي شيئا مجرول الحال فيه ما
قد عرفته من ان اعتبرا شيئا مجرول الحال يقتضيه اجراء
الاستفهام على اصله قوله امتنعت معرفتك به عن الاستفهام
اي امتنعت ان تستفهم عن وقوعها او لا وقوعها لانها
معلومة الوقوع وانما قال اتظنني لا اعرفك لانه لما كان
تصلبه مخف من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لظنه
انه عارف به والاما تصلف مخف كما ان الاقدام على الاسادة
كان علامة لبيان التاديب والاما اساء قوله امتنع
الهمج عن الاستفهام للعلم بحصوله وولدهم قوله الغزبية
التفهم الهمجي وانه موقعه وقد استعمل لانكار الهمج ايضا
قوله وتوجه الى مطلوب اي مقصداً للتكلم ممكن الحصول
مثل بيان علم المدعي وتولد منه التبع اي نسبة الى العجز وجعله
سمة له والتخذي اي الاجاء الى التسليم وهو في اللغة البعارة
والمنازعة في الغلبة قوله الى نحو اعرف لازم الشتم اي تذكره

اي تفهم الهمجي

ولا تشبه وليس المراد التذكرة والعرفان بل التهديد بقوله
وتوجه الى غير حاصل يريد عليه مثل ما تقدم من ان يقض
اجراء النهي على ظاهره وانما قدر معنى الاكثر من مبالغة
في التهديد لان عدم المبالاة بامر واقع من عدم امثال
وتوجه غير حاصل مثل زيادة الشكوى ذكر غير الحاصل
ههنا واقع في موقع الاتية عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني
المتولدة المبنية على المناسبة العرفية والعلاقات الظنية
بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من
له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار من يحدها
متكافا لاصالة العقلية طالبا للبراهين القطعية
فكل علم له مرتبة لا يتجاوز به عنها والالبطلت العلوم
الظنية باسمها وكان استعمال التوليد والتوليد في هذه
المعاني اشارة الى ان هناك علاقة قطعاً وان كانت
خفية في بعض المواضع جدا قوله ولتقصير ذكر من
المتولدات للثمن واحد اول الاستفهام عشرة ولا امر
اشتمل ولكل واحد من النهي والنداء واحد ثم اشارة
الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمشتددين
كان المذكور من متولدات الاستفهام احد عشر

هو السؤال واما متولدات الاستفهام
المذكورة فهي المختص بالعرض والزجر
والتوبيخ والدعوى والاستظهار
والتخصيص والتعجب والتعجب
وقد ذكر الانكار مع الزجر ومع التوبيخ
ومع التعجب والتعجب كذا الزجر مع التوبيخ
وجمع بين الاستظهار والتعجب
والتعجب فان عد الانكار مع مقام هذه الامور
كان المذكور من متولدات الاستفهام احد عشر

وان من

وان من لا يستضيء بهذا المقدار من البيان لا يستضيء
ايضاً بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يستضيء بمصباح
لم يستضيء باصباح الباب الاول شرع في تفصيل احكام الابواب
الخمس وقدم التمثيل لعمومه وجريان في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام
لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضاه لوجوده بالنهي لمنايسته
الامر في احكامه قوله ليت وحدها قد اشهر في كلامهم
ان من مثلاً موضوعه لا ابتداء ولم يريدوا بذلك ان
من موضوعه للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بان
حتى يكونا مترادفين بل الاداء وانها موضوعه لكل
ابتداء خاص متعلق بشئ مخصوصين من حيث
انه حاله لهما رابطة لاحدهما بالآخر وعلى هذا القياس
ليس معنى قوله ليت موضوعه للثمن انما مرادف
له بل معناه انما موضوعه لكل ثمن مخصوص عارض
لثمن مخصوص وسياتي بحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث
البيان ان شاء الله قوله واما الوو هل كان قبيلهما
ايضاً فيفيدان بالوضع معنى الثمن فلا يصح دعوى
كون ليت وحدها موضوعه له فاجاب بان الوجه في

قبل في هذا التمثيل اشارة
الى كثرة المتولدات التي لم يذكر
منها

افادتهما

معنى التثني ما سبق من انه اذا امتنع حملها على معناها الحقيقي
 تولد منها ما يعونه المقام معنى التثني فليس موضوعين للتثني
 كليت قوله وكان الحروف او رد لفظه كان لعدم الجزم بما ذكره
 من التركيب كوا ان يكون كل منهما كلمة يرأسها فان التصرف
 في الحروف بعيد قوله ما حوذه منها اي من هل ولو المستعملتين
 لافادة التثني وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لكان مضافا الى الظاهر
 ان يقال مركبتين حال من ضميرهما او يقال مركبة منهما ومن التركيب مع
 لا وما وقوله مطلقا حال من ضمير مركبة والعايد محذوف
 اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو اذا كانا مفردتين
 يفيدان مجر دمع التثني على سبيل الجواز واذا ركبنا مع لا
 وما التزمنا معنى التثني لافادته بل ليتولد منه معنى التثني
 في المخف ومعه التخصيص في المستقبل وانما لم يجعل التزام
 التركيب لافاده التخصيص والتقدم ابتداء بل وسط التخصيص
 معنى التثني رعاية للمناسبة بين المعاني وفي ذكره تنبيه على ان
 التخصيص من فروع التثني المتولد من الاستفهام والشرط
 لا باب براسه كما توهم للاستفهام كلمات موضوعه
 وهي الهمزة آه قد تم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام

وجريانها

فان معنى التثني ما سبق من انه اذا امتنع حملها على معناها الحقيقي تولد منها ما يعونه المقام معنى التثني فليس موضوعين للتثني كليت قوله وكان الحروف او رد لفظه كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب كوا ان يكون كل منهما كلمة يرأسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ما حوذه منها اي من هل ولو المستعملتين لافادة التثني وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لكان مضافا الى الظاهر ان يقال مركبتين حال من ضميرهما او يقال مركبة منهما ومن التركيب مع لا وما وقوله مطلقا حال من ضمير مركبة والعايد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو اذا كانا مفردتين يفيدان مجر دمع التثني على سبيل الجواز واذا ركبنا مع لا وما التزمنا معنى التثني لافادته بل ليتولد منه معنى التثني في المخف ومعه التخصيص في المستقبل وانما لم يجعل التزام التركيب لافاده التخصيص والتقدم ابتداء بل وسط التخصيص معنى التثني رعاية للمناسبة بين المعاني وفي ذكره تنبيه على ان التخصيص من فروع التثني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب براسه كما توهم للاستفهام كلمات موضوعه وهي الهمزة آه قد تم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام

في الاستفهام في باب الاستفهام

وجريانها في التصور والتصديق وعلوم تصرفها وقترتها
 بان لا تفرقتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا
 كانت منقطعة بعد الجزم كقولك انما لا بل ام شاء فان
 الدال ههنا على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يجد ههنا في
 الاستفهام جعلها عايدا الى الهمزة داخل في حكمها وانما صاحب
 لذلك لم يتعرض لها المصنف في تفصيل كلمات الاستفهام معنى الهمزة التي يقتضها
 وعقبها بمل لانها حرف مثلها وانما قال يقوى ابا ان ذلك منه
 يكون اصلها اي او ان لان لزوم حذف همزة او ان ثم ذكر الاسماء فقدم بالعمومها وعقبها
 وحذف احدى ياي اي وقلب الواو وادغامها في الياء عن اختصاصها بالواو العقل ثم ياي
 مع كون الاسم غير متمكن ياي ذلك الاصل فالكسر يقوى
 ذلك الالباء لانه تثقيب في مقام التحقيف وقد يقال لعل
 الكسر عوض عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه تركب من الاشتقاقين
 فقال من اثن او فعلا من اي فيختلف الحال اذا جعل
 علما قوله وتاليتها لا يختص طلب شيء من حصول التصور وهو الهمزة
 والتصديق بل يعرهما وانما اخبر عن المختص باحدهما
 لان مفرومه سلبى ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاحمال حيث قال والستة من النوع الاخر منه
 اعني عد الكلمات قوله وهو طلب تعيين الثبوت

او الانتفاء في مقام التردد وذلك لانك اذا املت اهلي
 ادني تأمل ظهر عندك ان السائل يعلم قطعاً وقوع احد
 طرفي النقيض وانما يسأل عن التعيين واشادته ههنا
 الى ما سبق من التبيين على حال التصور ههنا تاني
 بالتصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد
 هناك الجواب عن اشكال محض بالتصور على ما ذكره
 اولاً من الطلب لا يصح بلا تصور اجمال او تفصيل
 قوله تقول في طلب التصديق بها قدم على طلب التصور
 لان طلب تصور المسند اليه او المستند من حيث انه
 مسند اليه او مستند من غير التصديق بالاشهاد
 بينهما وورد للتصديق مثالين احدهما تصديق
 بسيط في صورة جعله فعليه والاخر مركب في صورة
 جعله اسميه وجعل الطرف مسنداً بناء على انه متعين
 مع الكاين الذي هو المسند الحقيقي ثم ان قولهم
 ان مثل قولك ادبش في الاناء ام غسل لطلب تصور
 المسند اليه والمسد او غيرهما مبني على الط توسعاً لا يرى
 ان تصور الدبس والغسل حاصل للسائل قبل الجواب

فلا اتجاه لذلك الاشكال
 المبني على ما ذكره على التصديق
 حتى يجاب عنه فيم منه

وبعد

وبعد على وتيرة واحد لم يزد بالجواب في تصورهما شي والحقيق
 ان المطلوب هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب
 قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء
 والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذا ان
 التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاصلان
 بينهما باعتبار المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه
 في الاخر وكان اصل التصديق حاصلًا توطعوا وحكموا بان
 التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه اي
 من حيث انه مسند اليه كما ننسبنا عليهم وهذه الجشيت
 اشارة الى ذلك التصديق المطلوب فتأمل وقد علمت
 قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق اشارة الى قسم
 التصديق في صورتين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح
 ان يقال هل بام المتصلة لانها التعيين احد الامرين
 حصول اصل التصديق فينا فيها هل الطالبة للتصديق
 وضعا قوله باتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل اتصالها
 في قوله هل عندك عمرو ام بشر وان وقعت الهمزة موقع هل
 لان شرط المتصلة ان يلحقها احد المستويين والاخر الهمزة

مع التردد في تعيين
 من الاجزاء مسته

واجيب بان المتصل اذا ازيلها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة
قبلها مثل اوليها ويجوز ان يلفظ بين ما وليها نحو عندك
زيد ام عمر وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمر
جواز احنا كما قال سيده لكن المعاول احسن فيما ذكره

المص من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اسكال ويصح ان يقابل
هل بام المنقطعة لانها اصراب عما سبق وطلب الحكم آخر
فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب المصور وفي الانقطاع
لطلب التصديق في الهمزة قوله دون ام عندك شرانقطا عنها
فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعد مفرد كقولك ام شافيه

ان يقال هل عندك عمر ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى عادة
الجز قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الجز اذا لا
يلتبس بالمتصل واما غيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع
بعدها جمل فلذلك اعاد الجز قوله وفي عطف على امتنع اي ولا
ختصاص هل بالتصديق في فعل رجل عرف لما سبق من ان نحو

رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل
الفعل وان الكلام في جنس الفاعل او عده فالاستفهام فيه اذا قصد التخصيص
يكون لتعيين الفاعل ونصوره فينبه بين هل تدافع واغالم متنع

هذا الكلام منقول عن شرح نجم الاية الرضى
الاسرا بادي ونحو الجواب الصحيح واما ما يقال
ان ذلك المشروط في المتصل ان يكون اذا
وقع بعد المتصل مفرد معادل في قبلها
فينتشرط ان يكون ذلك المعادل بعد الهمزة
واما في سوي ذلك فالشرط ان يكون الواقع
بعد المتصل مفرد فليس يجوز بل هو
بقوله للسؤال لان ما بعد ام فيما نحن فيه
بصدده معادل مذكور فيما قبلها فامل منه

لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسر هذا المذكور
فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه يستقيم وكذا الحال
في هل زيد اعرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل
التقديم لغرض آخر او يجعل زيدا مفعولا محذوف مقدم وان
لم يكن الفعل بعد مشتقلا عنه كمن كل واحد من الاحتمالين
يعيد قسمة قوله دون زيد اعرفته فانه غير صحيح لان المحذوف المسند
جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصلا بتقديم محموله وكذا لم يقع
ارجل عرف واريد اعرفت لان الهمزة قد يكون لطلب النصور

وتعيين الفاعل او المفعول فلان تدافع بينهما وبين التقديم

وقوله لما سبق متعلق بقسمة قوله واذا السخفرت ما سبق من

في صورة التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر

على المسند اذا كان منكر كان تقديمه للتخصيص قطعاً واذا

كان معرفاً مظهر كان تقديم اللفظي للتقوى فقط واذا

كان مضمراً احتمل تقديم التخصيص والتقوى على سواء وان

المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وسائر متعلقات

الفعل كالظرف والحال اذا تقدمت عليه افادت التخصيص

اماد اي او غالباً فاذا السخفرت ذلك عرفت هل زيد ام عمر

التفاصيل

اي يقع المذكور فان قولك رجل عرف
من باب التقديم ايضا بالاولى الذي
عرف فيما سبق على راي المص وجعله متعلقا
بقسمة المقدور في قوله واهله زيد اعرفت تصور
تقصيه او قام النسخة المفعلة يوجب
التفصيل فتامل منه رج

من باب التقديم ايضا بالاولى الذي

من باب التقديم ايضا بالاولى الذي

وهل يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت
 وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت
 واعترض بانها تسمى ايضا اتفاقا واجيب بانه اذا كان لا يقع من جهة
 التدافع ولا يلزم منه ان لا يقع من جهة اخرى هي ان هل في الاصل
 بمعنى قد المقتضى للفعل فلا تفارق البينها اذا وجدته في الكلام
 كما في الحق بصدده وان لم تجده كما في هل زيد قائم تسلمت عنه ذاهلة
 وعرفت ايضا ان لا يقع شيء من الصور المذكورة مع الهمزة
 لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها ايضا جهة اخرى
 مقتضية للقيح فلا يقع اصلا واغنا قال عسك ان تهتدي انتدوع
 لانك بعد استحضارك ما سبق يحتاج في استخراج ما طوى ذكره
 الى تأمل ما قول ولا بد لهل من ان تخصص الفعل المضارع
 بالاستقبال هذا حكم ثابت له بحسب الوضع كما في السين وسوف
 فكان الاول ان يقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال
 فان قوله لا بد يؤهم ان لهل معنى يقتضيه ذلك التخصيص وليس
 هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال
 والماضي والاستقبال على سواء قول فلا يصح ان لا يصح ان يبراد
 بالمضارع الداخل عليهم هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام

حسبهم

حقيقة كقولك هل يضرب زيد ان الآن او قصد بالانكار
 كما في المثال المذكور في الكتاب والتقيد بالجملة الحالية
 وهو اخوك تعليل لانكاره وقرينة لطيفة على قصد معنى
 الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن
 في الحال ومقارن لعامله قوله في ان يكون متعلق بقوله على نحو
 ان لا يصح ان يقال هل تضرب زيد اكانا على نحو ان تضرب
 زيد في ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكن هل
 هذا مع ما عطف عليهم اعني ولا استدعاية متعلق باستلزم
 والمقصد بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة
 وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى
 له من وجهين احدهما ان هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت
 او الانتفاء وقد ثبتت فيما سبق ان الاثبات والنفي اغنا
 يتوجهان الى الصفات اي النسب دون الذات اي المفروقات
 المستقلة المفرومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي
 والاثبات داخل في مفهومات الافعال دون الاسماء فلذلك
 كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال دون
 الهمزة والثاني ان هل استدعى بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال

اشار اليه بقوله ولا استدعاية

وذلك انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وانت خير بانك ان اعتبر
 مفرغوا غير النسب كيد مثلام يكن له في نفسه احتمال ونفوق زمان
 واد اعتبرت معسبة الوجود او غيره اليه جاء الاحتمال والقلق
 والاحتمال بزمان فالذوات من حيث هي ذوات ليس
 فيها احتمال اختصاص بالالاستقبال ولا بغيره انما ذلك في النسب
 والافعال يتضمن نسبا محتمل الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لها
 واقوى تعلقاتها وكان يكفي في الوجه الثاني ان يقول هل يخصص المضاع
 المضاع بالاستقبال كما صرح به او لا فيكون ادعى للفعل قوله بال
 المستلزم ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم والاستدعاء التخصيص
 عليه ويرد انه حلق الاستلزام لهما فلا معنى لاسناده اليهما انه هو
 نظير قولك لفضل زيد التوجب الفضل لزيد الاكرام ونجاء
 عنه بانه اراد اعادة التعليل لطول العهد الا انه اعادة بطريق
 الاستلزام وهو كيد او يقال ايضا ذلك اشارة الى هل اي
 الامرين استلزم هل مزيد اختصاص له الا انه وضع له هل مكان
 له كما وضع ذلك موضع ضمير هل قوله اظهر خبر يكون واقعا
 كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضع له هل مزيد اختصاص
 ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض

دون الوضع قوله ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص
 بالفعل قوله عن طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد
 دون حقيقة الاستفهام لامتناعها عن علام الغيوب قوله وهل
 انتم تشكرون كذلك اي مفيد للتخبر وايضا سواء جعل انتم
 فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل
 مستبداء فان الجملة الاسمية اذا كان خبرها فعلا دللت على التجرد
 كما مر والفرق هو ان هل انتم تشكرون زيادة تأكيد اما بال
 اذا جعل فعليه او اما بتقوى الحكم ان جعل اسميه وليس في هل
 تشكرون شي من ذلك قوله فترك الفعل مع هل يكون ادخل
 وذلك لان ترك الشئ مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى اذ
 على ان هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل
 في الالباء عن استدعاء المقام عدم التجرد وعن كمال الغناء
 بافادة الشبهة والدوام قوله الامن البالغ لانه الذي يعلم
 ان هل ادعى للفعل ويعلم نكته العدول عن الفعل الى الاسم
 ويؤثر في معصية المقامات فلا يقول هل زيد منطلق الا
 لدواعي قوت يدعو اليه وتكتم سرية يقصدها واما غيره
 فهو بمنزلة عن ذلك فلا يحسن منه فقد التركيب كما لا يحسن

فان كان بعيدا

التركيب المشتمل على بناء الفعل للمفعول والسناده اليه

مع ذكر الفاعل مرفوعا بمقدور من كل واحد بل ممن يعرف

تلك التكتات المنطوية فيه على ما سبق ذكرها قولا ^{ان يفعل مقدور} وخطيب

مع الهمزة في محول زيد منطلق ^{من الاجمال والتفصيل وغيرهما} اخون لان استدعائها

للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الالتماس

فكانه لم يعدل بها عن اصلها فان اصدر مثل ذلك عن

غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت

اذا دخل على الحمد الاسمية وقصد بالاستفهام طلب الفعل

كما في قوله تعالى هل انتم بشاكرون عقيب قوله وعلمنا كما هو شأن الامر كما

صنف لبوس لكم لخصمكم دل على الاعتناء بحصول الفعل

ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة

التقريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام مكان ينبغي

ان لا يقع على سبيل التجرد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام

حقن فيه فماذا يكون قاسده العدول قلت فايده التنبيه

على ان ذلك الفعل كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق

لا استمرار والدوام قول من طلب حصول التصور بيان

لنوع الاول على معنى من المختص بطلب حصول التصور

وقوله

هو المختص بطلب حصول التصور من ذلك النوع الاول

الاول من النوع الثاني

وقوله على تفصيل حال من المستتر في قوله فمن النوع

الاول ليوضح منك تطبيقها ^{تلك} اي تطبيق الكلمات في الكلام

على ما يستوجب اي يستوجبها وللعن تطبيق تلك

الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك

الكلمات والمستتر في يستوجب لما وصي المفعول

المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجب اي على الوجه

الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء المقام

قوله تقول ما عندك معنى اي اجناس الاشياء عندك معنى

انك قد عرفت ان عندك جنس من اجناس الاشياء

على الاجمال فتسأل عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال

مثلا ان افادك تصور الم يكن حاضرا عندك وعرفت ^{اي الخطاب}

ايضا ان الكاين عند الخطاب انسان وهذا تصديق اخر

غير اصل التصديق الذي كان حاصله لك قبل الجواب

وهو ان جنس من الاجناس كاين عنده قوله وكذلك

نقول ما الكلمة فصد عما تقدم لوجوبه ان هذا السؤال

عن مفهوم اعتباري اصطلاحى وما تقدمه سؤال عن موجود خارجي

ثم ان الاول سؤال عما هو مبهم مطلقا والثاني سؤال عما هو

نوع تبيين في الجملة كان قيل مدلول هذه اللفظة اي جنس
 من اجناس المفهومات هو فجاب بما يرادف تلك اللفظة
 ان وجود الآتي بمرتب تبيين مفهوماتها ولا يكون التفصيل
 الموجود في ذلك المركب مقصودا بل يقصد بجزء تبيين
 خصوصية مفهوماتها وقيل على ذلك في تلك المفهومات لا
 عن مفهومات لغة فانه بجاب بالاسم مثلا ويسمى مثل ذلك
 اعني تبيين مدلول اللفظة اخذ الفطيا واما نحو قولك
 ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم
 بمدلول الوضع على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لمدلولها
 الاسم الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصية
 اجمالها لكي تجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة وضعت
 لمعنى مفرد فهو بالعلوم الحكيم انساب اذ يطلب فيها
 تفاصيل الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية
 اما اهل اللغة والعرف فانهم يقتنعون بالمعرفة الاجمالية
 قوله اي من في الوجود تؤثر في العبادة اذ اذ ان
 اي جنس من اجناس الموجودات تؤثر فيها كما
 يقتضيه سياق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من الاستغناء مية

اي يجاب للسؤال الاول بكذا
 والسؤال الثاني بكذا

اي تفاصيل هذه المفهومات
 المذكورة منه

للسؤال عن الجنس من ذوي العلم ويعلم منه جواز استعمال
 من الموصول في الجنس من ذوي العلم ومن غير ايضا بطريق
 التغليب قوله او عن الوصف استعمال ما في السؤال
 عن وصف اولي العلم او غيرهم الشرفي للغة منهم قوله وما
 المفردون يارسول الله الذكرون الله كثر والذكرات
 وكذا استعمال الموصول في ذوي العلم قصد الى الصفة
 لقوله تعالى والسماء وما بناها اي والفادر الذي بناها قوله
 ولكون ما للسؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف
 وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع لوقوع هذه الواقعة
 بينهما وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف ان يكون فرعون قد
 اراد بالسؤال انه اي شئ من الاشياء التي شوهدت وعرفت
 اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به عليه تعالى من افعال
 الخاصة ليقره انه ليس بشئ مما شوهد وعرف من الاجرام
 والاعراض والمصبة اخبر هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج
 الاعراض عن السؤال بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون
 الاموجود مستقلا اي قايما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون
 جاهلا بالله لا نظره في معرفه الاشياء كان معتقدا ان لا موجود

يعني ان الكلمة من هذه العبادة موصولة
 ومستعمله بمعنى الجنس
 على سبيل التغليب وقد صرح ايرادها في
 تفسير كلمة ما التي لا جنس مطلقا منه

يدل على انه ذكر الاحتمال في وجه
 آخر وترك الوجه الثاني منه

منفلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاحل للنظرة

ای احاب بما یناسب السؤال عن الوصف فیکون معنی قوله وما رب العالمین ای اجناس خود و لما کان موسی مع سوا له کان عن الجنس دون الوصف ^{منه} عالم الله اجاب عن الوصف ای عن سوال الوصف فقال

عالم بالله اجاب عن الوصف اى عن سوال الوصف فقال

وبالسموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر

وصفا يدل على انه ليس من اجناس الاجام بل حقيقة ممتازة

عن حقايق المكنات و اشار الى ان ذلك الاعتقاد من وعون
بقوله ان حقايق المكنات

ليس من الايقان وحث بما ذكره على النظر المؤدى الى العلم .

اليقيني بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السؤال والجواب عند فرعون

الجاهل بحجب الجملة الحاضرة عنده فعذر موسى الى وصف

اظهر في الدلالة على وجود المصانع وصفاته لان من الايات

المتعلقة بالنفس وما تقدم من الآيات المتعلقة بالافاق ربكم

و رب اياکم الاولین و لمارای فرعون استغفار موسی ایلیا

على جواب لا يطابق سؤالا التميزاء به وجنته قائلا ان رسوم

الذي أرسل اليكم ليجنون فعدل موسى الى وصف ثالث الهمم

من الاولين لان الامور المتجددة آتت على صانع كحدثها مما لم ينع
كانها روار الليل والطلع

الاستقرار وعرضي يمنون ويعون واتساع بقوله ان لستم بمفصولين
فان لستم بما يتوهم استفادهم من الصانع الموصوف فيه ولا كمال لهند

تفليظا عليهم حيث لم يتفطنوا لما ينزلهم عليهم مريم من بلاد

ماتهم

ماتلهم المعاء ویکنه جواب الکیریم ولقائل ان نقول لامدخال

في هذا الوجه لكون ما للسؤال عن الوصف كما زعم المصنف بل مبناه

على عدم مطابق الجواب للسؤال فلو فرض ان ما للسؤال عن الجنب

فظط كانت هذه القصة باقية على حالها الا يقال ان جوابها باللو

مُتَّبِعِي عَلَى أَنَّهُ حُلُّ كُلِّهِ مَا عَيَا السُّوَالُ عَنْ الْوَصْفِ لِأَنَّا يَقُولُ بِإِلْمَانِهِ

على الخطية في السؤال والتنبيه على النظر المؤدى الى العلم بحقيقته

المتنازه عن حقائق الممكنات كما ذكره الوجه الثاني ان يكون مزيلون

قد سأل جماعة عن خصوصية ذاته كأنه قال أي شئ هو على الإطلاق

تفتيش عن حقيقته الخاصه ما هي فاجاب بالوصف فيها

على ان خصوصية تلك الحقيقة مجبوبة عن عقول البشر البليل

الى معرفتها انما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته التذلل

لأفعال وعدم التطابق بين السؤال والجواب على هذا

الوجه لم يتعرض له المصنف ايضا ولا يخفى ان جعل هذا

الوجه منبيا على اشتراك ما بين معينيه اولى الوجه الثاني

ما اشار اليه بقوله ويحتمل انه وهو الذي مال اليه العلامة
حمزة في قوله والذين كفروا بعد ما آمنوا بالله واليومنة

سَيِّدِي أَلَا يَلِيْقُ بِجَالِ مَرْكُوبِي أَنْ يَكُونَ أَوْفَدَهُ لِيَتَرَبَّصَ

ويذكر عليه السلام أيضا ان يكون سؤال هذا الكارل ان
 ان كلام رب العزة حيث قال اننا نرى الاله

یہ سب کچھ دیکھ کر وہ بے ہوش ہو گیا۔

وذلك قال الصادق (ع) أما بعد أول ما جازى
فمن الكلام منه إشارة إلى كون ما جرى
بينه وبين علي (ع) في لفظ ما لكم بعد
عن التحقيق منه

لأنه سادل عن حقيقة فاجاب
بان المتناصب ان سال عن وصفه
اذ لا يميل الى الاول دون الثاني

للعالمين ريت سواء فلما نسب موسى الربوبية الى غيره عجب
 قومه من جوابه فلما شئ بتقرير قوله حجتة الى قومه وطئز له حيث
 سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر غضبوا واثبتوا وقالوا
 اتخذت الربا غيري قال وهذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير
 قوله ان يكون فرعون قديسا لا يعنى الوصف لما كان مقصود
 ان يعترف موسى بربوبية كان سوالا عن الوصف ليذكر
 موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به لا عن الجنس قوله لكون
 ريت العالمين عنده مشتركا وذلك اما لانه مع ادعاء الربوبية
 لنفسه كان معترفا بربوبية نفا واما لانه بنى الامر على عدم الخصم
 وتسليم قوله والظان لما سمع اطلاق رب العالمين في قول
 موسى على غيره ساء لظان ما في تعيين موسى اياه ولا حاجة
 في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليم قوله
 لجنده متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل التبرين ونفي
 الشيطان في خيشومه اى في اقصى انفع القافى الباطل في دماغه
 وتصويره في خيال والياء في تسليم متعلق بالنفي وتبرينه لفرعون
 واياه للربوبية والاذعان هو الانقياد والاعتراف بذلك
 اى بكونه ايا الى ان يعقبوه بقولهم اى يذكر واعقب قتلهم

عن وصف رب العالمين

امنا بر رب

في قوله ريت العالمين
 الجواب عن السؤال من العالمين

امنا بر رب العالمين قولهم رب موسى وهارون قوله وان
 يكون ذلك السؤال من فرعون قوله عطف على قوله ان
 يكون فرعون قد سال فالطماعية بتخفيف الياء هي من الطمع
 والضمير في جوابه وحاضره ووجهه لفرعون وفي بدل موسى
 وهو منصوب على ان طرف تقديرى بعنه مكانه على ما سلف
 قوله فيجمل بالانصب عطف على بحر اى فيجمل موسى فرعون
 مخلص جوابه ومنتهى بان يذكر وصفا مختصا به وقيل
 اى فيجمل فرعون جواب موسى اذا جرى على نهج حاضره
 مخلصا من طعن الطاعنين قوله لجنده متعلق بظايعه
 واذ كان متعلق بجنده وضمير فيه لذلك المقام الذى حكم
 عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه بعنه بعد عيبه
 وتبرينه منه قوله لم يكن اى لم يكن المخلص فرعون كما طمع
 اى لم يكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضره اى لم يكن
 المخلص المخلص يقال تفهيقا في كلامه اى توسع وملاء به
 فاه قوله من المسجونين اى من الذين عرف حالهم في سجن
 كان يلقينهم في مهواة لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت الى ان يموتوا
 قوله واما من فللسؤال عن الجنس المشهور انه للسؤال عن العارض

في الحضور والخطاب فلما كان المخاطبون هناك مخضرين في الثقلين
 ال معنى السؤال الذي ذكره بقوله اني الانستي ام الجنى ولم يرد به
 ان ايا سوال عن ذوى العلم كمن الا يرى كيف نكث الجنى في تفسير
 من وذكر فيه الاجناس الثلاثة فقال بمعنى ابشر هو ام ملك ام
 جنى وعرف في تفسير اي ههنا واقتصر على ذكر جنين من تلك
 الثلاثة على ان ما صرح به اقلام من معنى ان يدفع توهم هذه
 الادارة قطعاً قوله فكذلك قلت اعشرون ام ثلثون فيه اشارة
 الى ان كم الاستفهام مبدى محمول على العدد الوسط في حكم نصب
 المميز وافراده وهذا تفسير للمثال الاول اذ المناسب للثاني
 اعشرون مائة ثلثين قوله ونقول كم درهمك ام بتغيير على ان مميز
 كم يحذف كثيراً ويقدر ما يتركب المقام وقوله قال الله عز وجل
 قال قائل منهم كم لبستم يعني قال تعالى في قصة اصحاب الكهف والمقيم
 محذوف على ما قدره وقوله وقال كم لبستم في الارض عدد سنين
 هذا في حق اهل النار في سورة المؤمنين والمميز ههنا مذکور
 اعني عدد سنين والظ ان كلمة قال هذه من كلام المصطفی على قال
 عز وجل ومحمل ان يكون من كلامه تعالى عطف على قال قائل منهم
 فان الآية في مصاحف الكوفة قال كم لبستم والمستتر في قال لله
 اي في مصاحف الكوفة قال
 وفي مصاحف غير قل منه
 اول المامور

اول المامور يسو الهم من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة
 والثام قل كم لبستم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل
 النار وهكذا الخراف فيما بعدها اعني قوله قال ان لبستم الا قليلا
 قوله سل بني اسرائيل كم اتيناكم هذا السؤال للتقريع والاستفهام
 للتقريع ومن آية مميز كم قيل اذ افصل بين كم ومميزه بفعل
 متعدد زيد في مميزه لفظه من دفعا لا التباس بالمفعول به
 ولم يسمع زيادتها في غير مواضع هذا الفصل قوله فمن روى نصب
 المميز يعني بنصب على اذح يتعين ان يكون كم اسما مفعول به
 مرفوع المحل على الابتداء وفي رواية خبرية يكون كم خبرية
 مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما على رواية رفع على
 فكم اما استفهامية او خبرية اي كم مرة او كم حلبه بالنصب
 او بالجر وعم مبتدأ لكونها تكرة موصوفة وكلمة كم اما ظرف
 او مصدر معمول بالجر المبتدأ اعني حلبت قد م على المبتدأ
 والجر معاً على طريقة قولك يوم الجمعة او ضرباً شديداً زيد
 ضرب ومثل ذلك لا يعد فعلين العاملين ومفعول بالاً جنبي
 قوله وخاله من تابع لعمه احوالها الثلثة يقال رجل افق
 اي معوج الرسغ من اليد والرجل وامرأة فدعا قوله واما

وفدعا في البيت صفة خاله
 وجاز ان يكون صفة عمه

كيف فلسؤال عن الحال اس عن وصف الشيء ومثله
 يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى في اس حال فناره
 يكون في محل الرفع على الخبر كما في قولك كيف زيد واخر في محل
 النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت قوله او شئ هو فعل
 من شئ على وزن حزن ومعناه والجذلان من الجذل بمعنى
 الفرج قول ينتظم الاحوال كلها اس لا يختص ببعض دون
 بعض بل يعمها جميعا وقد مر ان كيف يسأل بها عن الاحوال
 والصفات التي لها نوع استمرار قوله قال الله تعالى اتوا
 حرثكم اني شئتم كانت اليهود يزعمون ان من جامع
 امراته وهي محببة من ديةها في قتلها كان الولد احول
 فنزلت الآية وكذا الرهمن فاتوا حرثكم كيف شئتم وعلى ان
 وضع اردتم بعد ان يكون المائي موضع الحث وهو القبل
 قوله اي من اين لك ذهب بعضهم الى ان كلمة اتى وحدها
 بمعنى من اين واخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة لقوله
 واخر اس ويستعمل اخر من اين يتناول المذهبين ومعنى
 اياك يوم القيمة اياك يوم الدين وقوم فان طرف الزمان لا يقع
 خبره عن غير الحدث قوله واعلم ان هذه الكلمات يريد ان هذه

ط
 اي اذا كان بعد كيف اسم كان في محل
 الرفع على الخبره واذا كان فعلا فهو
 في محل النصب على الحالية منه
 الجذلان
 الفرجان

بمعنى ان كل حال يصح ان يقع جوابا
 عن السؤال بكيف لجواز ان يسأل به
 عن كل حال كما مثل من المتقالات
 لتعرف ان السؤال بكيف عام لا يختص
 احد المتعاليين قطب السراسر

قال ابو عبيد الجهم يكون في حالين
 احدهما ان يضع يديه على ركبتيه وهو
 قائم والوجه الآخر ان ينكب على وجهه
 باركاد هو السجود صحاح

الاسماء

الاسماء المتضمنة بمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها جمود
 قرابين الاحوال امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرف
 الاستفهام اعني الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها ايضا
 على حقيقة الاستفهام فيحمل على معنى يناسب المقام قوله فيقال
 ما هذا ومن هذا المجرى الاستحقاق والتحقيق لا يخفى عليك ان
 كون التحقيق مستغادا من اسم الاشارة فيما ذكر من المثال
 لا ينافي استعادته من الاستفهام ايضا ومالي الى الهمزة
 بحيث لا يفيد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه
 عدم رؤيته للهدى وفي الكشاف انه قال مالي لا اداه على
 انه لا يراه وهو حاضر لا يتصوره او غير ذلك ثم لاح له انه
 غائب فاضرب عن ذلك واخذ يقول اهو غائب
 كأنه سال عن صحه ماله له ويظهر مما ذكره انه حمل مالي
 على حقيقة الاستفهام واما كلمه ام فهي منقطعة على الوجهين
 معاقوله وكيف تؤذي اباك لانكار الايد او التعجب اي لانكاره
 اس من ارتكابه والتوبيخ اي لفاعله قوله وعليه اس وعلى ما ذكر
 من الانكار والتعجب والتوبيخ وقوله بمعنى التعجب اي ملتبسا
 بمعنى التعجب حال من المستتر في عليه الراجع الى المبتدأ

وعو مثل بقولك من زيد وما الكتابه
 لم يكن عنك الشبه منه

لما مر من جواز تعدد الال مع وحق المدلول
 على ان الاستحقاق يقبل الشك والضعف
 فاد تعدد الدال عليه يتقوى المدلول ويرداد

بمعنى الحمل على التعجب والحمل على حقيقة
 الاستفهام منه

وغيره من كبريت الحصى
والقنار بالبحر منه

او من القول وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه
الاصل الذي يتولد منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه
لكونه مستبعدا استغنى جدا كان اركابه منكرا وفاعله مؤثرا
ولانه المحتاج الى التاويل يرجوع الى العباد لا الى التمجيد
منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك اي محض ورود قوله تعالى
كيف يكفرون على ما ذكر من المعاني والمحقق ما حققه ان كيف
للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا ادخل على فعل كان سؤالا
عن الاحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص
بها لقولك كيف جئت اي راكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر
مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهر له لا يرى
انه يتقدم باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا
قيل كيف يكفرون بالله كان المعنى في حال العلم بالله يكفرون
ام في حال الجهر له ثم لما قيد بكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا
على معنى كيف يكفرون وانتم عالمون بقصصكم هذه اتفق حال
الجهر له بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصص
يستلزم العلم بصانع موصوف بمصفات الكمال منزّه
عن النقصان وصار المعنى في ام حال يكفرون حال كونكم

عالمين

عالمين بهذا الصانع الجامع للغة والجلال ولا شك
ان هذا العلم صار قويا للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور
الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنه تعجب وتعجب

وانكار وتوبيخ فصيح ان قوله يكفرون الى امر الآيه وادعى
من المعاني قوله في حين صدور الكفر ظرف لمعنى النفي في لا بد
واما عالمين يدل من النظر الواقع خبر ان يكونوا قوله
اشاق جواب فاذ قيل اي اشاق السؤال الى ذلك اي
الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به قوله والحال حال

علم بهذه القصص اشارة الى ان قوله وكنتم اه في موقع الحال
وليست هذه الواو ادخل على كنتم امواتا حتى بحسب تقديره

قد بل على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف يكفرون بالله
وقصصكم انكم كنتم امواتا اي نطفة في اصلاب اباكم فجعلكم احياء

ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يجاسمكم ولما كان
بعض هذه القصص ما ضيا وبعضها مستقبلا وجب التاويل

بالعلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعني يكفرون فاما جعل

الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء

على علمهم من العلم بهما بالنظر في الادل الواضحة الموصولة اليهما

نصار في حكم الامور المعلومه لهم ان يكون
امواتا في الاصلاب ثم احياء على وجه الارض
ثم امواتا في جوفها منه

ما ذكره من كبريت الحصى
والقنار بالبحر منه
والصانع القوي مظنه تعجب وتعجب
ان كونه مستبعدا استغنى جدا كان اركابه منكرا وفاعله مؤثرا
ولانه المحتاج الى التاويل يرجوع الى العباد لا الى التمجيد
منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك اي محض ورود قوله تعالى
كيف يكفرون على ما ذكر من المعاني والمحقق ما حققه ان كيف
للسؤال عن الحال مطلقا الا انه اذا ادخل على فعل كان سؤالا
عن الاحوال التي تكون لذلك الفعل مزيد اختصاص
بها لقولك كيف جئت اي راكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر
مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهر له لا يرى
انه يتقدم باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا
قيل كيف يكفرون بالله كان المعنى في حال العلم بالله يكفرون
ام في حال الجهر له ثم لما قيد بكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا
على معنى كيف يكفرون وانتم عالمون بقصصكم هذه اتفق حال
الجهر له بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصص
يستلزم العلم بصانع موصوف بمصفات الكمال منزّه
عن النقصان وصار المعنى في ام حال يكفرون حال كونكم

في خبر التفسير الكفر

قوله ضية الكفر جوابا ذقيد والمستتر فيه ما يد الى مصدر
قيد وقوله عن سواء اي عن غيره وقوله هو ان هذه الحال
اي حال العلم بهذه قوله تعجبا وتعجبا ذكر التعجب ههنا فيكون بمعنى
لانه مما يتولد من التعجب ايضا فان قلت كيف للسؤال
عن الحال فاذا التعلل في الانكار كان انكار الحال لا للفعل
الذي هو الكفر مثلا قلت حال الكفر ذيقه وتبيعه
فان انكر كان انكار الذات الكفر على طريقه الكناية وذلك
اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع والانكار اراد به
الانكار بمعنى النفي اي لا مغيث لك وقوله حال تذييل
المخاطب اي اهانته ظرف ليقال قوله لكونه سوا لا يعني
ايين شركا من الذين كنتم تترعون كان توحيما للمخاطبين
وتقريعا لهم لكونه سوا في وقت الحاجة الى الاغاثة فمن
كان تدعى له انه يغيث اي سوا لا واستغيا ما عنه على تذييل
الانكار لكانه فيلزم منه انكاره على وجه برهانه وقد يتوهم
هذا التوهم ظاهر البطلان اذ يلزم ان قوله ممن كان متعلقا بالاغاثة قوله اي تعتمد هو على صيغة
ان يكون متعلقا بالسؤال اعني
المسؤول عنه غير مذكور منه
المخاطب اي كيف تعتمد او من اين تعتمد فاني توكلون اي تفرون
يقال افك يا فكه افك بفتح الهمزة اي صفة اني لهم الذكور

اي من

اي من اين لهم الذكور او كيف يتذكرون ويشعطون
بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يفنون بما وعدوه من
الايمان عند كشفه وقد جاء هم ما هو اعظم من كشف
الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات
قيل وقع على قرينش دخان من السماء حين اخذوا ابا
التي بدعائه وم وكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه
لنا فتا شدوه الله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا ان كشف
الدخان عنهم ثم يقوا وقيل هو دخان ياتي من السماء قبل يوم
القيوم وهو من اشراط الساعة ومتى قلت هذا محمد
للقول وانكار له بانكار زمانه فيكون انكارا له بيمينه
قوله وقد عرفت الطريق اي طريق استعمال كلمات الانقزام
في معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة القرائن الى ما
يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام فراجع نفسك
في ذلك فان امكن حملها على حقايعها فذكر الافيانها
على متولداتها وان استلكت تلك الطريق فاسلكها عن كمال
التيقظ لما لفتت اي لما عرفتته وفهمته قوله وقوعا
او غير وقوع تمييز بحال نفس الفعل وانما قال بحال نفس الفعل

ان فرشا لما استقصيت على رسول الله
دعا عليهم فقال اللهم اشدد وطأتك على مفسد
واجعلها عليهم سبيلا كسني يوسف فاصابهم
بهمد حتى اكلوا الجيف والعلمين وكان
يوس ما بين السماء والارض الدخان وكان
يحدث الرجل فيسمع كلامه ولا يراه من الدخان
فمشى الله ابوسفيان ونفر معه وناشدوه
والرحم وواعدوه ان دعاهم وكشف عنهم
ان يؤمنوا فلما كشف علمها رجعوا الى شرك
كسهم شقاق

لان حال مقيدات الفعل غير معلوم واعتراض بان قوله
او غير وقوع مستدرك لان التقديم يقتضيه العلم بوقوع الفعل
كما مر واجيب بان اشارة الى صورة النفي كقولك اتاما شئت
زيد ا فان المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل الذي هو الـ
وان هذا العدم منسوب الى ما اذا فالمعلوم من الفعل عدم
وقوعه وقد يجاب ايضا ان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم
العلم بالطرف الاخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل
علم ان لا وقوعه ليس حاصل فجاز ان يحمل كلامه على التاكيد
اذا جعلت
قد مررت الاشارة الى انها قد يكون
بمعنى الواو وحمل كلامه على التاكيد اي
وقوعه لا يحدث في الفعل وعدم وقوع
الطرف الاخر منه

كلمه او بمعنى الواو وقوله ازيد مفعول لا تجوز وسائلا
حال من فاعله قول من حال وقوع الضرب اي عن انه واقع
ام لا وانما نفي عن ذلك التجويز لا التقديم يستدعي العلم بوقوع
الفعل والسؤال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به فثبت
فان قوله ولا انت ضربت زيدا يتبع التقديم اي ولا يجوز
هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان علمه الهى مشترك
بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظ
اذ لا تخصيص فلا تدافع ولم يعتبر في المفعول ان لا يكون
بعدمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف

اجراء

اجراء انا عرفت على ظاهره فانه كثير يسيى اعتبار تخصيص
قوله ولا ترض ازيدا ضربت ام لا وذلك انه ان حمل على ان المعنى
ام لا ضربت زيدا او ام لا ضربت احدا كان الشك في نفس
الفعل بيد افع التقديم قطعاً مع فوات المعادله بين ام
والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيد ا ضربت بل غير
كان ركيكاً في الاستعمال بعيداً عن الافهام وكذا الحال في قوله
ا انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا ضربت ام لا ضربت
احد وقع التدافع وعدم المعادله وان حمل على ام لا ضربت
انت ضربت بل غيرك لزم الركائنة والبعده وانما قال ههنا
ايضاً بنية التقديم لانه اذا اجري على ظاهره جاز اذ لا تخصيص
هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادله قلت اذا
دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احدهما
اسميه والاخرى فعليه على انك قد عرفت ان المعادله احسن
وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام اراد بالتقرير
معنى التحقيق والتبنيث ولذلك قال حال تقرير الفعل وحال
تقريره الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع
في الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه الضارب قوله
جواب لو

فاخذ امر من جذوت النعل بالنعل وعداه بعلى لتضمينه
 القياس والبناء قوله على مثال الاثبات معنى اثبات الفعل
 او يمد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلاً وذلك لان النقص
 هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثال
 فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيداً كذلك
 اذا اردت تقريره قلت اضربت زيداً واذا اردت اثبات
 الفاعل قلت انت ضربت زيداً فاذا اردت تقريره قلت
 امنت ضربت زيداً وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله
 فان شئ على منوال النفي وذلك لان ما لا انكار الى النفي فكما
 ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا
 على ما اريد انكاره من الفعل او مقيده انة قوله او قل ان زيدا
 ضربت ام عمر المثال الاول اعني اضربت زيداً اصريح في انكار
 الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من يردد
 الخطاب الضرب بينهما ويدعي انه ضرب احدهما تولد منه
 انكار الضرب على وجه برهاني لان عمرهما ليس محلاً للضرب
 باتفاق فاذا انكرت ما لم يبق له محل اصلاً وانتفاء الازم الذي
 هو المحل لتلزم انتفاء الملزوم الذي هو الضرب ومن هذا

القبيل

القبيل قوله تعاقل الذكر من حريم أم الانثيين اي لو كان من
 حريم لكان متعلقاً اما بالذكرين من جنس الضاؤون والمفتر
 واما بالانثيين منهنما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين
 وكذا الحال في الذكرين من جنس الابل والبقر والانثيين وما
 اشتملت عليه ارحامهما والمقصود ان تعاقلم يجرم شيئاً منهنما
 كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا اتاهه يجرمون ذكور الانعام واخرى
 اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا واناثا او مختلطة
 وينسبون ذلك التحريم الى الله فرد عليهم بانكار محال التحريم
 ومعنى قوله اغير الله ائخذ لينا انكاراً لثابت اتحاد
 وليتا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكاراً دعائهم غير عند
 اصابة البقر واثبات دعائهم اياه عندها كما صرح به في قوله
 بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا فصل عما قبله لاحتمال ان
 يعذر الفعل المحذوف ومقدم ما فيكون انكاراً للفعل لا للمفعول
 الا ان مساق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحداً من
 جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب
 ان يقدر الفعل مؤخره ليعود الانكار الى المفعول وانما قال
 مثلاً لان الاتباع منهم ابعذ وقالوا واحداً السبعاد الا
 لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى
 والاسس كاف عن اتباعه اكثر واشد
 منه

ومن هذا القبيل قوله تعالى انت فعلت هذا
 بالهتاء ابراهيم واسحق عليهما السلام حيث قال لهم
 باب التفسير معنى الحمل على الاقرب حيث قال لهم
 يقولون ذلك وهم يريدون ان يقول ان كان قد قيل لادليل
 قد كان ولكن ان يقول ان كان قد قيل لادليل
 على انهم عالمين بانه عم هو الذي كسر الاصنام
 حتى يحمل الهة على التقدير فلا بد ان يكون
 دون حقيقة الاستفهام قلنا يدرك عليه
 خاطبهم بقوله تالله لا يكون اصنامكم
 بعد ان تولوا مدبرين وانما هم اصابكم
 فتى يدكرهم يقال ابراهيم وانه لم احاط
 بقوله بل فعله كيبههم فان الظاهر في الجواب
 على الاستفهام ان يقول لا او نعم وايضا ذكر
 في تفسير قوله تعالى فاقبلوا الله يرفون اس
 يشربون ان بعضهم قد شاهدوا انه
 يكسر الاصنام فاسرعوا ليعنوا منه

الاسس المقصود انكار الفعل على الاتحاد
 بل انكار المفعول الذي هو غير الله
 قبل من اثبات اتحاده تعالى منه

الامة الكثيرين واحدا او ارادوا الله واحد من افناءهم ^{او ابا بشرهم}
 ليس بافضلهم قوله فتذكر متعلق بما قبله اي قوله ابسرا
 منا اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله لا تفعل متعلق بما بعده
 والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار
 للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشئ في الزمان الماضي اي ما كان
 ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون
 في الحال والاستقبال اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو
 اتقصه ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي
 كقوله تعالى افاصفيكم وقوله اضطجع اي لم يكن للاصغاء والا صطفاء
 او على معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال كقولك انزل مكرها
 اي لانزل منكم ولا تقبلوا على قبول البينة والاعتداء ^{او لا تقبلوا على قبولها والاعتداء}
 كما هو قولها قوله وايضا ان يزل عن خاطر كالتفصيل الذي
 سبق لا تخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضيه ان يحمل نحو انزل
 ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار
 الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى ونحو انزل ضرب على انكار
 الفعل فقط ثم ان قوله فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم الآية
 يدل على انه يجوز اعتبار التقديم في نحو الله لا يناسب المقام ^{اذن الان}

اذ ليس

49
 في تفسيره
 في تفسيره
 في تفسيره

اذ ليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره وذلك
 مناف لما تقدم من ان نحو زيد عرف حقه ان يحمل على وجه
 نفوس الحكم دون التحصيل واعتذر عن ذلك ثارة بانه
 اراد ان في الآية مانعا اخر سوى ما تقدم واخرى بانه
 بني كلامه ههنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وا
 الاختصاص في المظهر المعروف ايضا كالتحسين عبد
 العاهر وجار الله فهو بل الحقيقة اعتراض على ما في الكشاف
 من ان هذه الآية من قبيل اغيير الله اتخذ وليا فيكون
 الانكار راجعا الى ما يلي الرهضة لا الى الفعل قوله مرادا
 منه حال من مفعول اجعل الراجع الى نحو الله اذن
 وفي قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل
 على التقوية اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تأكيدا لا نكارا
 لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتأكيد
 النفي لا النفي التاكيد قوله وانظم في هذا السلك اي سلك
 نحو قوله الله اذن لكم وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم
 الانكار دون التقديم وهذا ظ في قوله افانت نكرة
 الناس افانت تسمع الصم اذ المعصية منها انكار صمود الفعل

من الخطاب على ما كان عليه

من الخطاب لا انكار كونه هو الفاعل مع بقدر اهل
الفعل وما قولهم يسمون فالط منه قصد التخصيص
رد القول لم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين
عظيم وانكار الان يكونوا المدبرين لامر النبوة و
المتولين لقسمه رحمة الله لا يرين كيف عقبه بقوله نحن
قسمنا بينهم وكان المص نظر الى ان الخطاب لم يعتقد انهم
مخصصون بقسمه رحمة الله حتى يرد عليه فامل واعلم
ان امثال ذلك مما يختلف باختلاف المقام وتفاوت
الاقرباء والارح فها اذا لم يخرج عن سنن القواعد وان
ما يقتضيه ذوق طائفة لا يقوم حجة على اخرين فان قلت
تقوية حكم الانكار او التعرير امر معقول فما معنى تقوية
الحكم في حقيقه الاستفهام في نحو قولك او انت ضربت
محمولا على الابتداء قلت كان المتكلم تخايل له ضربه فاستفهم
عن تحققه وتقربه الا يرس الى كثره التاكيدات في قوله
ا انك لانت يوسف لظهور العلامات المحيطة كما يرشد
اليه جوابه عزم لقوله انا يوسف وهذا اخي قوله واذا
قد عرفت هذا بيان لما وعد في بحث تقديم المسند

فان قوله وهذا
اخي بقرينة تحقيق
لكونه يوسف
فدل على انهم سألوا
عن تقريبه وتحقيقه
منه

اليه

سبب الجواب عن قوله

ان المناسب لجال الخطاب
ان لولا قصد التخصيص
وان كان المناسب للتد
على كلامهم قصده منه

اليه من ان تضمن الاستفهام يقتضيه صدر الكلام الان
ما ذكره لا يفي بما وعد لانه يدل على ان المستفهم الذي
هو المطأهم لا على ان الطلب اهم فيجرح ان يقدم المطأ على اداة
الاستفهام فان قلت لمط بالطلب والطلب بالاداة فيجب
تقدمها فقلت اهم الذي ذكره هو ذات المط لا صفة كونه
مطلوبا لا يقال نحن نقول ان الطلب اهم من عدمه والا
لم يصدر عنه فكذا اداة لاننا نقول هذا منقوض بالاخبار
اذ لا بد ان يكون اهم من عدمه والالم يصدر عنه قطعاً
كما ان ما ذكره المص منقوض بالامر والنهي والقول بان
الاستفهام للحصول الذهني الذي هو اشتغال اشرف
الاجزاء وانتقائه بالصورة الادراكية بخلاف الامر
والنهي فانهما للحصول الخارجي فليس في تلك المرتبة
من الاهمية مما لا يلتفت اليه في الامور العرفية فان المطلوبة
الحصولات الخارجية بالامر والنهي هي الاهم في متعارف
اهل اللغة قوله فلا يجيبك صيغة غاييب من التعجب
وقاعد لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي لصوقها
بصدر الكلام وعدم مفارقتها اياه والصواب في الاستدلال

وهذا الذي ذكره ان اشرف الاجزاء في الكلام
الذي هو الاشتغال بالامر والنهي
والاستفهام للحصول الذهني

هذا العبارة التي ادفع ما يقال من ان
ليست الا في المصدر بل في غيره

ان يتمك بما اشترى في كلامهم من ان كلمات الاستفهام
تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول
الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهم قوله وجوب
التقديم عطف على لزوم مجرى مجرى التفسير وخص بالذكر
هذه الظروف المقدرة بالحمل على الاصح كيلا يتوهم ان صدر
في حملها كافي فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خراجها وانما
وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اتي واتي
لانها في معناها وصورتها ولعل السري وجوب تقديمها
ان الاستفهام في مثل ابن زيد متوجه الى النسبة بين زيد و
الحصول في مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف
بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع ابن في صدر هذا الكلام
المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل
في الدار زيد ام في السوق فلو كان زيد ابن هوفان
الاستفهام ههنا عن النسبة التي في الجملة الواقعة خبرا عن زيد
فحتاج ههنا الى تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت
خبر للبتداء فلا بد ان يلاحظ فيها ما جعلها ما حال الامن
احوال على ما تحققت ولا حاجة اليه في مثل ابن زيد لان
الاستفهام

مع ان ما ذكره يدل على ان كلمات الاستفهام
باسرها سواء كانت حروفا او اسما هي تقديمها
في صدر الكلام الا انه خص بالذكر هذه الحروف
المخصوصة دفعا لما يتوهم فيها من انها معدلة
بالحمل على الاصح ولا حاجة الى تقديمها على مبتدأ الجملة
وفي احوالها اتي واتي وان لم يذكرها واما ما سائر
الاسماء الاستفهام كن وما وغيرهما ففردات بلا
اشتباه فلا وهم فيها منه

نفس الاطلاق ان اد اقدر بالاسم فلا شك ان الاستفهام
ح متعلق بالنسبة بين زيد والحصول في مكان وكذا
اد اقدر بالفعل لانها مستحدان في حصول اريد به
الكلام منه

بل الاستفهام داخل بحسب المعنى على حدة مركبة
من زيد والحصول في مكان فلا احتياج
الى تقدير القول ههنا وقد سبق منا اشارة
الى ان هذا المعنى مفصلة ما وردنا انما اقتدر
ولا يكن من الغافلين منه

لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد فلم
يجمع فيه حمل طلبية جزء المبتدأ الحقيقي فامل ولا تغفل
قوله وما شاكل ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام هروفا
كانت او اسما فان قلت قد يدعي فعل الجار والمضاف على الكلمات
الاستفهام كقولك بمن سررت وعلام من ضربت فتبطل
صدارهما قلت لا تبطل وذلك لشدة الاتصال بين الجار
والمحذور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانا شيئا واحدا
ولذلك نقدر الاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما
ماروس عن بعض الثقات انه قال فعل ما او يكون ما
فقد قيل ان ما اذ فيه متعلق بمخاطف محذوف يفهم ما
تقدمه قوله للامر حرف واحد هذا الحرف اغا هو في امر
لغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا في امره ايضا
وقوله في ضبطها اي ضبط الصيغ اشارة الى ان تلك
الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد في علم الصرف واما
الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية يحتاج الى عدتها
لاضابط لها الا ما ينسب الى سبيويه من ان فعال من
الثلاثيات المجردة قياسا على قوله والامر يعنى به هذا اللفظ

تعد ان قال في علم صرف الاستفهام
ان يجمع في علم صرف من ضربت اغلازم زيد
صيرت ام فاعلم ان كل من

والمواد بالفساد هذا الدال والمبين
فلا بد ان المفرد يجب ان يكون
مقدما منه

الذي يرد في اوله الى آخر ما قدره ههنا
الامر ان محذوف من المضارع ههنا

اسم هذا المعنى اللغوي الذي هو معنى مصدر
 اشتق منه الفاظ كثيرة كساير المصادر وهذا
 الاشتقاق انما هو باعتبار المال الذي ذكرناه
 كما لا يخفى على ذي مسكة وثم بعضهم ان الاستعمال
 المذكور معناه اللغوي والطلب على سبيل الاستعمال
 معناه في عرف الاصوليين منه

ولا يخفى ان اعتبار الاستعمال اولى من اعتبار اللغوي
 وقد قول القائل لمن دونه احسن هذه الصيغ
 لان من قال فعل على سبيل التصريح اليه لا يقال امره
 وان كان اعل مرتبة ممن يقول له ومن قال لغزه افعلا لا يسمى امرا حقيقة واورد من اسماء الافعال مثالين لما اشترنا
 على سبيل الاستعمال لا على سبيل التدليل يقال انه امره
 وان كان ادنى رتبة منه ولم يرد ايصفون من هذا
 سبيله بالجهل والحق من حيث انه امر من هو اعلى
 رتبة منه قطب السراى علامه

هو مذهب الى الحسين دون العلوي الذي اعتبره جمهور
 المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا عند في عرف اللغة
 امر امسيا لادب ولما يتبين ان معنى اللفظ الامر بحسب
 اللغة هو استعمال تلك اللفاظ على الوجه المخصوص شرع
 يبين معنى تلك اللفاظ بحسب اللغة ايضا فعال واما

ان هذه الصور اى الالفاظ المذكورة والتي من قبيلها يفت
 اخواتها التي لم تذكر ههنا هل هي موضوع في اللغة المستعمل
 في الطلب على سبيل الاستعلام ام لا فانه مما اختلف فيه

على اقوال

على اقوال مشهورة في كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر
 كونها موضوع لذلك وانها حقيقة فيه اى في الطلب
 على سبيل الاستعلام والاستدل على ما اختاره بالتبادر

الى الفهم حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله
 الى جانب الامر اى الطلب الاستعلام اذ قد عرفت انه
 مال المعنى الذي في الامر به ويدل على ما ذكرنا قوله وتوف
 ما سواه من الدعاء الى آخره فان هذه المعاني مقابل للطلب
 الاستعلامي لا الاستعمال في ولوحمل لفظ الامر هنا على الاستعمال

وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعني في فيه راجعا اليه ايضا
 كما يوه كلامه السابق لكان ركيكاً سمياً وجعل اطلاق اية
 اللغة على اضافة الصيغة والمثال والام الى الامر دون ما عداه
 من المعاني التي تستعمل فيها مؤيد لما استدلل به اولاً بناءً
 على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها موضوع

لها لانها اخص النسب التي بينها واقواها وانما لم يجعل رى اطلاق اية اللغة
 دليلاً براسه لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات
 نفس الصيغة على العرف النحوي فيكون الاضافة بيانية لكن
 هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك

استعمال الالفاظ على سبيل
 الاستعلام

ان المقابل للاستعمال فيه هو الاستعمال
 في هذه المعاني منه

لان المتبادر من تلك الصيغ الطلب
 الاستعلامي لا الاستعمال وللزوم استدراك
 قوله وحقيقة فيه

وهو مؤيد لتبادر الفهم

اي بين الالفاظ ومعانيها

اي الحقائق اية اللغة

اي الحقائق اية اللغة

اي والصور
 التي هي من قبيل
 هذه الصور
 نحو ليس ترك
 وترك وترك
 علامه

هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الأصلية وهذا القدر
 كاف في الامداد على ان كون اصنافه الامم بيانهم مستبعد جدا
 وقد يقال تسمية النية الصيغة بالامر دون الاباحه مثلا يصح
 لا امداد ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوع جملة وقعت
 خبر القول ان هذه الصور وكلمه ان مع اسمها وخبرها مبتدأ
 خبره قوله فالأظهر انها موضوع والعائد محذوف اي فالأظهر
 فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء
 يورث الإيجاب الاتيان بمعنى قد عرفت ان تلك الصور
 والتي من قبيلها موضوع لان تستعمل في طلب المتصور على سبيل
 الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث إيجاب
 الاتيان بذلك المتصور على المظهر منه وهو المأمور اي يفيض
 قصد الزام الفعل عليه ويجعل حيث لا يكون له رخصة في
 تركه ونبه بقوله يورث على ان الإيجاب ليس بمعنى هذا
 الصور لكنم لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب
 ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الإيجاب
 والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع إيجابه وجوب
 الفعل وذلك لان الفعل ج يصير بحيث يكون تركه مظنة
 لتوقع

لتوقع مكرهه وهو معنى الوجوب وقوله بحسب جهات
 مختلفه متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب
 جهات مختلفه كتوقع الايلاء والاستخفاف والملاصه الى غير
 ذلك مما يتصور اخلافا بها بحسب احوال من هو اعلى رتبة
 واحوال المأمور ومناسبة المقام وقيل معناه بحسب يجب الفعل
 اعتبارات مختلفه من الشريعة والعقل والوق قوله والا
 لم يستتبعه اي وان لم يكن الاستعلاء من هو اعلى رتبة لم يستتبع
 إيجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق الإيجاب بلا وجوب
 كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشترنا
 الى انه اراد بالإيجاب قصد الزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب
 الاستعلاء ولم يرد به حقيق الزام وتخصيص الفعل بحيث
 لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال قوله فان صادقت متفرع
 على ما سبق وهذه اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها
 ان تستعمل في الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون
 الاستعلاء ممن رتبته قوله والا اي وان لم تضاد وهذا لفاظ
 اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء
 من غير الاعلى فتقيد إيجابه بالاستتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون

هو اعلى
 من ان الطلب
 الاستعلاء يورث
 إيجاب الإيجاب
 بمعنى قصد
 الزام فان
 هذا المعنى
 ليس موجودا
 في الندب
 منته

هناك استعمال مع استعمالها في الطلب فيفعل طلبا للفعل
مجردا عن الوجوب والاجاب واما بان يستعمل في طلب
الفعل اصلا فيفعل مفعلا آخر كالتهديد والاباحة قول
ان استعماله بيان لتوليدها ما يناسب المقام والدعاء
هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب
على سبيل التلطف والتأدي واما الاباحة فظانها
ليست طلبا لانها تنسوية للطرفين ولا بد في الطلب من ترجيح
والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان

حيث قال اولاد الالم يغدر الطلب
ثم انها اه فانه يشعر بان يدل على
ان جميع ما ذكر من امثلة البيان في
معنى الطلب الصواب ما قدرناه
من ان قوله والاى وان لم يضادف
يتناول احسانا لانه احدها ان لا يكون
مستعملة في معنى الطلب معناه
ففيها طلبا للفعل وقد يتعسف فيقال هناك طلب تفصيل
به الى تنسوية الطرفين او التهديد يد على الفعل وكان الاولى
على المص ان يقول وان استعماله في مقام طلب الافضل
افادت الندب الباب الرابع في النهي قد عرفت
لان التذنب لم يبيح ففعله في الطلب استعماله في التهديد
الخلافة ان المط بالنهي كف النفس عن الفعل او ترك
الفعل وقوله محذوبه حذو الامر محمول على التضمن ان
مذهب به مذهب الامر ولو لا تضمن معنى الذهاب
لفعل محذوبه وقدم مثله والمناسب لما تقدم
وقد خلفناك هناك على جليته الحال منه
والتهديد
يوم ان التهديد
طلب لترك
الفعل لكن
الحق ان ذلك
الطلب لا يفي
بما هو مطلوب
منه

على سبيل الاستعلاء

على سبيل الاستعلاء فان صادف اى لا تفعل ذلك
الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اى وجوب
الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون
وهو حمة الفعل بعينها او بغيرها لهما منه
الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال الامر
بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو
اعلى رتبة فهو شرط لافادة الوجوب وخارج عن
اصل استعماله فكذلك الحال في النهي ورهبا بحاجات بان
قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل
استعمال لا يفعل على هو مثل الامر في اصل الاستعمال
ملتبسا باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون
دخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر
في كونها حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون وانما
في الاستعمال فلا يبعد ادخاله في اصل الاستعمال بهذا
الاختبار قوله والاى فان لم يضادف لا تفعل ذلك
الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك فحسب
اى بدون وجوب الترك ونفصل الكلام ههنا
على قياس ما عرفت في الامر قوله وان استعماله في حق المساو

فما ذكرناه انما هو باعتبار الحقيقة
وما ذكرناه في النهي انما هو باعتبار
الفلية
منه

على سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحج
الى نفي الاستعلاء ولم يرد عليهم انه يجب نفي التفع ايضا
ولو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستأذن وان استعمل
لكان اظهر فيما هو المراد فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة
ونهيها قلت هو ان الاول للمستأذن في الفعل فيكون
الاذن في الفعل مقصودا اصلا وفي الترك تبعاً والثاني
بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء واخواته في مباحث الامر

حيث قال ههناك ولدت الدعاء ولدت على المعاني وفي مباحث النهي على الايقاظ تنبيهها على انها تطلق
السؤال ولدت الاباحة ولدت النهي عليهم واعلم ايضا انه قد يستعمل لا يعمل في مقام الطلب اباحة سمي منه

الافضل فيعيد نذرية الترك وكراهة الفعل تنزيها
قوله والامر والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن
القرايين اقضي الاثنان بالفعل والترك في اقرب اوقات
الامكان عقيب ورودهما وما اختاره مذهب طائفة في الامر
والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرايين لم يدل على فور
ولا على تراخي بل سفاذ كل واحد من الفور والتراخي
من دليل خارج ومذهب كثرين في النهي بناء على ان
النهي عندهم يقتضي التكرار والتفريق لانه من خلاف
الامر فانه لا يقتضي تكرارا والتفريق قابل بقتضيه المرة
او المطلق الذي يتحقق في ضمن المرة قوله والتراخي اس

جواز

جواز التراخي موقوف على قرايين الاحوال لفظه كانت
او معنوية ولفظ يوقف صفة مجهول ماخوذة
من التوقيف بمعنى جعل الشيء موقوفا قوله عند
الاضاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب للاستدعي
تحيلا ولا يجوز تاخير ابل كل ذلك مفوض الى القرايين
قوله والنظر مبتدأ خبره منبئة وانما جعله منبها لادليلا
امالا انه يدعي بداهة المدعي او لانه يحترن عن القياس
في اللفظ ولا تراخ لاحد في ان الاستفهام والنداء استدعيان
الفور والفظ ان هذا الاستدعاء انما هو لا قضاء
مطلق الطلب بتحليل المطر وان احتمل ان يكون ذلك
مخصوصه هذين الطلبين قوله ومما ينبىء على ذلك اي
ان الامر والنهي حقهما الفور وقوله الى ان المولى متعلق
بتبادر الفهم وقوله دون تقرير حال من الفهم او من
مجرد ر الى والمعنى تبادر الفهم الى المفسر متجاوزا تقدير المولى
للمجمع بين القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب وقوله
واراده مجرور معطوف على المجمع اي تبادر الفهم الى ان
المولى غير امرة بالقيام لا الى انه قد ر المجمع بينهما في الطلب

ميل مطلق الطلب مع امكان المطر والنظر
استدعي الفور فيهما والامر والنهي
استدعيان كما في ذلك وهذا الفاعل
احترن عن الترخي اذا لا يعتبر الامكان
في الترخي وقد سبق منا ان جعل من
اقسام الطلب منطوق فيمن منه

والمتن في متى وزا اما للفهم واما
للتفسير الذي هو مجرور الى منه

مع ارادة الترافى للقيام واتما خص القيام بالتراخي لان
 الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء لو لم يكن مقيدا
 به لاحتمل هو الترافى ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا
 قال المولى لعبده لا تحرك ثم قال لا سكن الى المساء فانه يتبادر
 الفهم الى تغيير النهى عن الحركة دون تقرير الجمع و ارادة الترافى
 فى ترك الحركة قوله وكذا استحسان العقلاء كذا انما ينبى على ان
 حقها القول استحسان العقلاء ذم العبد اذا لم يتبادر
 الى ما امره مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك
 مع الامر قرينة للغور اصلا قوله واما الكلام فى ان الامر
 اصله المدة فقدم فى الامر المدة لانها الشبه بان تكون مرادة
 بالامر من الاستمرار وذلك إما لان الامر يدل على خصوص
 المرة كما ذهب اليه طائفة وإما لان الامر يدل على طلب
 الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وما هم الفاعل بتحقيق
 ثمرة واحدة وهذا ان المذهبين ينتشار كان فى ان المرة
 الواحدة توصف بالخروج عن عمره الامر المطلق وانما
 مختلفان فى الترخيع وقدم فى النهى الاستمرار لانه الشبه بان يكون
 مراد بالنهى من المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية

فانه اذا كان هناك قرينة كما فى قوله السفى
 اذا العادة ان لا يطلب الماد الا عند الحاجة
 التاجزة لم يكن الغور مستفادا من صيغة
 الامر بل من تلك القرينة منه

منها جنة فضاها حجاج

الفعل

منها حجة

الفعل والمتبادر انتفاءها فى جميع الاوقات ومن ثم
 ذهب اليه كثرون واختار المص فى الامر النهى تفصيلا
 بناء على الاشبه الذى لا تخفى وجهه على ذى سلامة فطرة
 قوله ولا تظن الى قوله قبل صيرورته حالا اعتراض
 بوسط بين المعطوف عليه اعني كقولك فى الامر وبين
 المعطوف اعني وقولك فى النهى وقوله كما شرحت عليه
 فى صدر القانون اشارة الى قوله هناك اى الطلب مستدعى
 فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصله وقت الطلب فانه
 اذا كان الطلب مستدعى لما ذكره فلا بد ان يكون الطلب
 حال وقوع متوجها الى ما يكون حصوله فى زمان الاستقبال
 بالنسبة الى زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود
 لمط فى الاستقبال قبل صيرورة الاستقبال حالا فلا يكون
 ح المطبق قولك للمتحرك حرك حاصله فى الحال فلا يكون قولك
 حرك طلبا للمحصل وقوله فالاشبه الاستمرار جزاء لقوله
 وان كان الطلب لهما راجعا الى اتصال الواقع قوله لشرك
 فى الاغانة على تقرير الشرط بعدها يعنى انها تفصل قرابين
 بمقدور الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب

منها حجة فضاها حجاج

وإن ذلك المذكور

والغالب في المط أن يكون مطلوب بالرفع وهو سبيل الحصول
فإذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المط ونهت عليه
فهم أن المط سبب لذلك المذكور سبب له وهذا
هو معنى الشرطية فستفهم عن ذكر الشرط وأداة
ويكون بالمضارع مجزوماً على أنه جزء لذلك الشرط
المقدر كقولك زرني أكرمك فإن تقديره زرني
أن ترسني أكرمك وقس عليه ما عدله قوله وأما العوض
أه اعتراضاً توسط بين المعطوفين دفعا لما يقال من أن
الابواب المعينة على تقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام
النحاة قوله على حدواي على الأفراد براسه بل هو داخل في
الأمم مولداته دخول الوعاء في الأمر في نحو قوله تعافى به يقال وحده
لي من ذلك وليا يرثني بالجر وأما جار أن يكون الانزل قرينه وعد بعد
لأن تنزل لأن الرهنة فيه لا انكار وانكار النفي اثبات فتوافق
بل القرينة تمنع المقدار مثبت الشرط المقدار مثبتا وقرينة كما هو المعتبر عند الجمهور
فلم يجر عند الجمهور وأما جوزه فذلك لأن من الأسد يالك على مذهب الكائي إذا لا
الكائي اعتماد على دلالة العادة توافق هناك بينهما قوله وأما قرأه الرفع المضارع بعده
الابواب بنجرم إذا قصد السببية وقد ر الشرط وأما إذا

لم يقصد

إذا لم يقصد كان المضارع باقياً على رفعه إما حالاً لقوله
فذرهم في خواصهم يلعبون وأما وصفك كقولك أكرم رجلاً
يحبك وأما التثنية كقولك أكرمني أكرمك بالرفع ثم
على أن يرثني بالرفع صفة وليا ورده المصه بأنه يلزم منه
أن ذكر يالم يؤهب من وصفه لهلاك مح قبل ابنه وذلك
بط لا ما قيل من أنه يجب أن يكون كل دعاء من النبي مستجاباً
فانه ضعيف بل لأنه يلزم الجلف في كلامه تعالى حيث قال
في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على أنه تعالى أعطى
ذكر يا ما سأل مطلقاً من غير توقفين أصل المسؤل وهو
وقد جيب عن رده بان الروايات متعارضة والأكثرون
على هلاك ذكر يا قبل محي قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى
لتفسدن في الأرض مرتين أو ليهما قتل ذكر يا وجس
الزمنياً أنذرهم سخط الله والآخر قتل محي بن ذكر يا لا يقال
الاستيناف أخبار جازم بأنه يرثه فيلزم الكذب في كلامه
تعالى ما اختاره فلا يجوز الحمل عليه لأننا نقول المقصود التعليل
لأخبار كانه قيل لم تطلبه فقال ليرثني ولا غرض منه عليه ولا نقصان
في عدم ترتب غرضه على ما يطلبه لاجله فان قلت

الجمهور
أما الممتنع أن لا يكون بعضاً معيناً مستجاباً
بأن لا يمتنع أن لا يكون بعضاً معيناً مستجاباً

بأن لا يمتنع أن لا يكون بعضاً معيناً مستجاباً

لا يحصى عن الاخبار الكاذبة على قراءة الجرم قلت لعلم
 بني الاخبار على ظنه كان قال ان تاسع او ثانيا رثني في طني
 ولا كذب في ذلك وبهذا التاويل ندفع الاشكال عن قوله
 عزم كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليمين مع وجود السهو
 قوله وقال نفاقل لعبدى الذين آمنوا اقيموا الصلوة
 اى ان تقل لهم اقيموا الصلوة كونيغفوا وفي جعل فمهم تيا
 على مجرد قوله عزم اشارة الى ان حق العباد الشرفين بالا
 الى اسم والايان ان يكونوا يشترتب امتثالهم على مجرد امره
 عزم كما ان في قولك ان توضحا صحت صلواتك اشارة
 الى ان الطهارة هي العمد في صحة الصلوة حتى كانتا مشتملة
 على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة اختار
 اضمارا الجازم اى ليقوم على طريقة قول الشاعر محمد فقد
 تفك كل نفس اى لتفقد واحتاج ايضا الى تقدير القول
 اى قل لهم قولي لك لقيموا اولرمة ان اضمرا الجازم نظر
 اضمرا الجازم في مثل قول روبة خير بالجر في جواب من قال
 لم كيف اصبح فان الجرم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء
 ولا خلاف في ان اضمرا الجازم ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن

وَأَتَقُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ

حيث

انما في قوله
 اقيموا الصلوة
 اى ان تقل لهم
 اقيموا الصلوة
 كونيغفوا وفي
 جعل فمهم تيا

على ما هو

على ما هو نظير للضعيف قوله فانظر اى تفكر حتى يتبين
 لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدر الشرط استطرادى
 وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثر جارا في غير هذه الابواب
 الاربعه ايضا فلا يترك الى اضمرا الجازم النادر فيما هو
 افصح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القرآن كثير
 كقوله تعا فاياى فاعبدون وقوله اذن لذهب كل آله
 بما خلق اى لو كان مع آله آخر اذن لذهب وقوله
 فاياى فارهبون ان كنتم ترهبون شيئا فارهبوني ولا ترهبوا
 غيرى قوله وكذا تقدير الجزاء لها اى لقراين الاحوال
 كذلك اى كثر في القرآن ايضا منه ما قدر من قوله تعا
 ولو ترى اذ قفوا على النار ونظايره ومنه قوله تعا
 ان كان القرآن من عند الله اى منزلا من عنده وكفرتم
 به اى انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل
 يعنى عبد الله بن سلام على مثل اى مثل القرآن وكونه
 حقا وفي اقيام لفظ مثل تقويم القرآن كما ان في تنكير شاهد
 تعظيما فامن اى شهد فامن به واستكبرتم عن الايمان به
 وهر هنا قدمت الشرط والجزاء مقدرا اى انتم ظالمين

وهذه الهمزة لانكار النفي وتقرير المنع والمعنى كتم ظالمين
 قطعاً وقريته الجاء ما ذكره على ان ما تضمنه الشرط المذكور
 ينبغي عن هذا الجاء او اشتد ببناء قوله الباب الخامس
 في النداء قوله سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه
 قال هناك الضرب الذي ينصب الاسماء ايها وقع منه
 منهم من جعل كلمة عامة للقريب ^{والبعيد} ^{منه} احرف يا ويا ويا وهيا النداء البعيد حقيقة كخو يا بعيد
 الله اذ اكا بعيد اعنك او تقدير التعييد كنفسيك
 عنه هصتي كخو يا اله الخلق او لما هو منزلة البعيد من
 نائم او ساه تحقيقاً او بالنسبة الى جد الامر الذي
 ينادى له كنداء الله تعالى نبيه بيا ويا والهمزة
 لنداء القريب وقد شطط في حملة يا ويا والندبة خا صة
 واعلم انه اذا رتب تعبير البعيد في يا اله الخلق انك تصور
 نفسك فيه كأنه في مكان بعيد عن تلك الحاضرة بخلاف
 النائم والرامي اذا لا تصور هناك بعد ابل جعل
 كل واحد من النوم والسرور بمنزلة البعيد في اقتضاء
 فلذلك جعل الاول من تقدير البعد اعلاء الصوت قوله ولكن ههنا نوع من الكلام صورة
 والقام من قبيل ما هو بمنزلة البعيد ^{منه} ^{منه} ببناء بنية بقوله نوع من الكلام على ان

هذا

هذا مع كونه منقولاً عن النداء باب براسه له امثلة كثيرة
 على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار او الاختيار
 او الامر و باب التثوية المنقول عن الاستفهام وقد اتر مو

في هذا النوع حذف النداء لكرهتهم التفتيح باداة النداء
 فها لم يبق فيه معنى النداء اصلاً بخلاف نحو قولك يا مظلوم و
 يا لله للمسلمين ويا للماء ويا ايها الطفل ويا ناقة جدى ويا عمن
 بكى اذ فم شايبة النداء ولو تقدير بقوله على معنى انا افعل
 كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال اشارة الى ان نحو قولك
 ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وفي حكمه في الاعراب والبناء
 منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان
 اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب
 الاقبال ونقل الى تخصيص ما يريد بلفظ المنادى من امثال
 فما شيب اليه فاذا قلت انا اقري الضيف ايها الرجل
 لم تقصد بقولك ايها الرجل مخاطباً ليكون نداء بل قصدت
 به ما دللت عليه بقولك انا وقصدت اختصاصاً بما شئت
 اليه اعني قري الضيفان فصار ما لمع الى قولك انا اقري
 الضيف متخصصاً بقراء من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة

يخرج ان النداء بيان آخر متفق عليه في
 التخصيص والتشديد في الاشياء المذكورة

في الحسن والقبول بحسب الاختلاف التام عن اختلاف
 المقام فليس بحسب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم
 لانه نظيره قوله فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما
 لاجله سياق تقريره على صحة اختلاف النظم مقبولا
 وغير مقبول عند اختلاف المقام كما في قوله ومن صاحب
 لم عرّف اي ولا بد له ايضا من ذلك تقريره على امكان
 استحسانه من متكلم دون آخر واداد بقوله ما لاجله
 يساق التلخيص والخواص المناسبة للمقام التي يساق
 لاجلها الكلام قوله والام يتنع اي وان لم يكن للكلام صاحب
 عراقي حركات الحس غير متخط اياها لم يمتنع حمل الكلام الذي
 وجد منه على غير حركات الحس وحي يتنعى الكلام عن
 الحس لذهاب كسوته اعني قصد الانطباق على مقتضى
 الحال وتتنزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بها
 يتوهم فيهم من الخواص المناسبة للمقام لان المعتمد
 هو المعنى المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراج من الكلام
 مع عدم قصده اليه فان امثال ذلك اتفاقات لا يلتفت
 اليها كما امر قوله ولا بد مع ذلك اني ما ذكر من الانطباق
 ولا بد مع ^{هـ} على ملأ

61

على ما لاجله يساق الكلام والصاحب العرف من
 السامع الحادق والاصمحة جمع الصماخ وضم غيرة
 لاقتسانات والشرطية اعني قوله اذا اتصلت
 بيان لما تقدمها من الآفة العظمى والبلمه الكبرى من
 تلك الاصمحة وضم ذويها لا الاصمحة قوله لا ترى به الدور اي لا ترى الدور
 الثمين بدله ولا تقابله به بل تفضله على الدور مشي
 مصدر مشي وتفوقه صفه له والعايد محذوف اي
 تفوق الكلام بسببه والمشكك بفتح الميم وسكون الشين
 وفتح الحاء المعجبين اذ ذاء الخرز واقلها قيمة قوله ولا امر ما
 تحذ القرآن نكر الامر تفخيما له وان كان معينا معلوما
 صحت صح ان يقال ولهذا اي ولان تفاوت حال السامع
 يوجب تفاوت في حال الكلام تجد القرآن متفاوت
 القدر ارتفاعا وانخفاض طائفتين هاتين الطائفتين
 فان علماء المعاني والبيان ادركوا ان القرآن من بلاغة
 والتمثال على اللطائف واصل الى حد الاعجاز والجرهله
 سؤوب الكلام الناس واكتفوا فيه بصم اللفظ واستقامه
 المعنى الاصل بل من مخي الجرهله المتدبرين من طعن فيه

اللغوي يتناول التطير ايضا قوله وهل تشبه العرب
 يعني ان ما ذكره نقاء لات من واضع اللغوي او من اهل
 العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في قوله
 الط ان يترك الام في هذه المعطوفات ويقال هكذا وتارة
 اظهار الحرص قصد الكناية وتارة حمل المخاطب ليكناسب
 المعطوف عليه اعني قوله مارة يكون قصد التفاءل الا انه
 لا حظ في عطفها بجانب المفعول فان قولك الجرهمي المحسن لا يستعمل
 الجر في موضع الطلب يكون كذا معناه ان استعمال الخبر
 في موضع الطلب تكون كذا اقول غلط اي غلط الطالب
 المحسن في الحكم خلاف ما خيل اليه تارة واستخرج الطالب الحكم
 المحسن محلا تارة واخرى وعليه اي وعلى ما ذكر من ان الطالب
 متى تبالغ جرحه اهوشخ المعقدة وهي من ديار بكر ابو العلاء
 صاحب السقط والسرى هو السير بالليل والتأويب
 هو السير بالنهار وهما في موقع الحال على ان المصدر بمعنى
 اسم الفاعل اي يصحني ساريا ومثوبا وفي موضع الظرف
 بتقدير الظرف مضاف اي وقت سرى ووقت تأويب
 قوله وتارة لقصد الكناية كقول العبد للمولى وذلك ان حصول

النظر اليه

النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم لطليم النظر منه
 فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية التي لها
 حسن في نفسها وقد انضم اليها هنا نكتة اخرى تزيد
 في صحتها وهي رعاية الادب مع المولى بترك صورة الامر
 قوله وبارة لحمل المخاطب على المذكور اي على المط الذي ذكر
 فعلا كان او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على المط
 ابلغ حمل من حيث انه يدل على تحقق الامثال حتى صرح
 الاخبار من حيث الصورة واما كونه بالطف وجم فمن
 حيث انه يدل على ان المخاطب في محبة الطالب بهذا المثال
 اعني انه بحيث لا يجب ان ينسب الطالب في كلامه الى
 بحسب الظ قوله كما اذا سمعت من لا يجب ان ينسب
 الى الكذب يقول لك تاتين غدا او لا تاتين يعني فيلزمك
 ح الايتان مما امرت والانتها عما نهيت كيلا ينسب
 مخاطبك الى الكذب في الظ ولو قيل الحر هنا باق على معناه

لكنه استعمل في موضع الطلب لابلع حمل بالطف وجم
 كان في عايه الظهور قوله وتارة مناسبات اخر الرواية
 برفع مناسبات على معنى وتارة يقصد مناسبات

فهذا المثال نفوس ما توهم ذلك البعض
 من بناء الجر المستعمل في موضع الطلب
 على معناه الحقيقي والظاهر كما اشترنا اليه
 ان يجعل الجر المستعمل في موضع الطلب
 اعم بحيث يتناول الباقي على معناه والمستعمل
 في معنى الطلب وجم حمل مثل تاتين ولا تاتين
 على ما هو الطاع كونه خرافة حقيقة الا انه
 واقع موقع الطلب للنكتة المذكورة منه

انما قوله العبد للمولى نظر المولى الى اقرابه
 في التاديب من قوله انظر الى قطيبه

فضا اعتن ان ينسب الكذب
 حقيقة منه

أخر غير ماذكر ولو عطف على قوله قصد التفاؤل
 لتصب مناسبات أو على قوله لأظهار المحرص وما بعده
 لقبيل وتارة لمناسبات كأن يقصد الاحتراز عن نسبة
 المخاطب إلى ما يكرهه من عدم انصافه بالتقوى مثلاً كما
 إذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما إذا قلت وفقك
 الله للتقوى إذ ليس فيه هذا النسب نظر إلى ظاهر اللفظ
 أو أن يقصد إظهار انقضاء الأسباب كقولك اشتريت
 لي كذا بدلاً لاشتري أو إظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال
 جود المخاطب كقولك أعطيتني في موضع أعطني أو
 أن يقصد إدخال السرور في قلبه كقولك أعطاك زيد
 في مكان يعطيك إلى غير ذلك مما يهتدى إليه بالتأمل في المنا
 قول وما من آية كلمة من زائدة لا تفراق النفي وآية مبتدأ
 ومن أي القرآن واردة صفتان له وفيه لفظ الواقعة بعد الأ
 خبر وهذا الأسلوب إشارة إلى التتميم الجز في موضع الطلب
 والدليل على أن لا تعبدون ولا تسفكون وتؤمنون و
 يخاهدون بمعنى الطلب هو أن أخذ المشياق والدلالة
 على طريق النجاة إنما يكونان في متعارف الناس بالامر والنهي

دون

دون الاخبار والتكتم في العدول إلى الخبر إظهار الرغبة
 في وقوع المطر وحمل المخاطب عليه ابلغ حمل بالطفو
 ووصفه بتحقيق الامتثال حتى صح الخبر وقوعه ولو في الاستقبال
 قوله فانظر أي تفكر حتى يتبين لك أن ما ذكرناه من
 هذه الاخبار في موضع الطلب احسن وابلغ من حمل
 لا تعبدون ولا تسفكون على حذف أن الناصبه ورجوع
 المضارع إلى الرفع على معنى بأن لا تعبدوا وبأن لا تسفكوا
 ومن حمل يؤمنون على أنه كلام مستأنف متأخر في النزول
 بناء على ما روي من أنهم كانوا يقولون لو تعلم أحب الأعمال
 إلى الله لعملناها فنزلت الآية السابقة فمكثوا ما شاء
 الله يقولون نعلم ما هي فدلتهم الله عليها بقوله يؤمنون
 ههنا بحث وهو أن يؤمنون سواء كان مقارناً في النزول
 أو متأخراً بمعنى الطلب بياناً لما سبق سواء قدّر هناك
 سؤال أو لا يكون حمل على التأخر جرباً آخر مخالفاً لاستعماله
 في موضع الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبيل أي ومن
 قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب وقوله من البلاء
 إشارة إلى أن رحمة الله أو يرحمه الله إذا صدر عن غير البليغ

فلا

محمول اما على توأخي اظهرها بمعنى الرضاء الى درجة المطلوب وما
 على توخي اظهرها رتقي ان يتفاوتت جواب الداجل تحت لفظ الطلب
 اى الامر بتفاوتة اى يتفاوت ذلك الداجل وقوعا كما اذا اساءت
 وعدم وقوع كما اذا احسنت وذلك الجواب الذي لا يتفاوت وهو اننا
 لا نكلمك ولا ننفك بل تثبتت على محبتك فكانه يطلب منها
 ان تثنى وتنظر في حاله او تحسن وتسطر في حاله حتى تثبتت له ثباته
 على محبتها بحيث لا يتغير عن ذلك اصلا وجعل ضمة تفاوته واجعا
 الى ما اختارت مما لا وجه له وقوله كما تقول تثنى على النكتة الثانية
 وجدها خلاف البيت فانه دابر بين النكتتين كما عرفت وفي
 قوله ليتبين ثباتك على الصيام صام هو ولم يضم تصريح بان المراد
 الثبات نكتة مستقلة براسها ليست داخلية في اظهرها بمعنى الرضاء
 بوقوع الداجل تحت لفظ الطلب فلا تكن في ذلك على ريبه قوله
 وعلى اى وعلى توخي اظهرها رتقي تفاوتت الجواب وهو هنا ان
 الله تعالى لا يغير له قطعا بتفاوت الداجل تحت لفظ الطلب
 وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا الخلافة عدم تقبل نطقا
 سواء وجد الاتفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذى فطنة انه لا معنى
 لاعتبار اظهرها بمعنى الرضاء في هاتين الايتين فكن في حقيقته

اعلم ان يتبين استعمال لازما
 ومتعديا والمذكور في عبارة
 المتقن هي متعدي كفا في
 مع الردية منه

فان ذلك يوم ان ضم جوابه للامر
 وضم تفاوته لما اختارت وانت خبير
 بانه لا معنى لتفاوت ما اختارت في حق
 وقوعا وعدم وقوع بل المناسب لما
 اجمارت به الوقوع وايضا التبادر
 اتحاد هذين الضميرين في المرجع
 كما ذكرناه منه

واغما بع في ذلك لان بعض الساجدين هنا
 اصابوا في المعنى واحطوا في اللفظ وبعضهم
 عكسوا في الصواب ما اخترناه حيث راينا
 جانب اللفظ وجانب المعنى معانته

فان المقصود الاعلى بيان عدم الغفران وعدم
 التقبل واما حديث الرضى بالاستغفار او الاتفاق
 فالتقارب عنه اشد النبوة عند من له ذوق
 الحق سليم منه

على بصيرة

على بصيرة قوله من لطايف الاعتبار ان يعنى مثل كون الداجل
 تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغنيا
 فينبه على ارادة حصوله بلفظ الطلب قوله والامر
 مبتدأ خبره منخرط اى الامر في باب التعجب منخرط في هذا
 السلك اى في سلك ايراد الطلب في مقام الجواب والنكتة
 فيه بعض ما اشير اليه بلطايف الاعتبار اشكالها مستغنى
 وهذا الاخطا انما هو على قول من يقول ان الكرم يزيد معناه
 بحسب اصله الكرم زيد اى صار ذاك الكرم فزيد الباءى الفاعل
 ثم عدل الى صيغة الامر تنبيهها على ان ذلك الفعل اعنى الكرم
 مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين
 الاخرين اعنى ان يجعل الكرم بريد امر من الكرم والباء
 زائدة في المفعول او يجعل امر من كرم زيد صار ذاك الكرم
 على ان الباء للتعدي فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو
 على معناه كانه قيل صيغة ذاك الكرم اى صيغة الكرم واعتقده
 انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله او ما من مقتضى
 كلام ظاهري تغليل لكون اساليب اخراج الكلام لاعلى
 مقتضى الظرف متفنتة اى كثيرة متنوعة جدا فان اساليب

منه من كرم زيد اى صار ذاك الكرم فزيد الباءى الفاعل
 ثم عدل الى صيغة الامر تنبيهها على ان ذلك الفعل اعنى الكرم
 مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين
 الاخرين اعنى ان يجعل الكرم بريد امر من الكرم والباء
 زائدة في المفعول او يجعل امر من كرم زيد صار ذاك الكرم
 على ان الباء للتعدي فليس الامر فيهما بمعنى الخبر بل هو
 على معناه كانه قيل صيغة ذاك الكرم اى صيغة الكرم واعتقده
 انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله او ما من مقتضى
 كلام ظاهري تغليل لكون اساليب اخراج الكلام لاعلى
 مقتضى الظرف متفنتة اى كثيرة متنوعة جدا فان اساليب

أي الكلام الذي اخرج على مقتضى الظاهر مثل أن يبدأ قائم في مقام الإنكار
بمعنى يخرج ذلك الكلام لأعلى مقتضاه لا عسار يدل أن ردا قائم في مقام
الإنكار مع اد أنزل منزلة المنكر لفائدة وقس على هذا كل كلام اخرج
على مقتضاه الظاهر

الاخراج على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا تحصى كما لا يخفى فإذا
كان لاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها
كانت أساليبها أيضا كذلك قوله تارة بالتصريح كما في أو آخر
فنون الاسناد والسند اليه والسند وكما في إثبات بعض
الحالات المأخوذة وتارة بالتحوى كما في إيراد امتداد من
خلاف مقتضى الظاهر بالتصريح بأنها من خلاف مقتضى
قوله عرق في البلاء ثم أساليب الإخراج لأعلى مقتضى
الظواهر بأشجار طيبة لها عرف راسخ في أرض البلاء
تلك العروق من موارد شجر البلاء الآتية أغرب في الكلام
فعبارة عن تلك الموارد بالافانين أي الشعوب المتكثرة فكان
جعل العرق متشعبا من الفصن على خلاف ما هو المعتاد
ومن توهم أن كلامه قلبا فقد سها إذا ليست العروق
والافانين ههنا منسوبة إلى شيء واحد كما ترى قوله ولا
كالأسلوب الحكيم أي والحال أنه لا أسلوب في تلك الأساليب
مثل الأسلوب الحكيم أي هو أفضلها وأرفعها وأعزها وأكبرها
تشتهر بأوجه الأسلوب نوعان الأول تلقي الخطاب بغير ما ترقب
والثاني تلقي السائل بغير ما يتطلب فمن الأول ما ذكره من قول

الشاعر

67

الشاعر قائم افتخريه بسلوك هذا الأسلوب أنت أي
أنت المرأة مشتكية عندي مشاق مراد لم القربى ومعا
لجنة الأطنان للصيفان والحال أنها قد ركت الصنعان بقصد ون
منزلي وكانت مترتبة متى أن أجوز لها المساهلة في ذلك
فتلقيتها بخلاف ما ترقبت وأمرتها بزيادة الجود والتجمل
فقوله تشتكي حال من ضحية أنت وفقد رات حال من
ضحية تشتكي وكافي حال من ضحية قلت والصنيفة الأصل
مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن الثاني أعي تلقى
السائل بغير ما يتطلب بسؤاله قوله تعالى لو نك عن
الاهلة فإن المص حمله على أنهم سألوا عن السبب الفاعل
للتشكلات النورية في الهلال فأجيبوا بما ترى من
السبب الفاعل بتبيينها على أن السؤال عن الفاعل والفايده
هو الأليق بحالهم لأن درك هذه الأسباب الفاعل
للك تشكلات بعيد عن أذهانهم هذا والآسن
ما ذهب إليه صاحب الكشاف من أن هذا السؤال
كان عن الحكم حيث كالم قال كآته قيل لهم عند السؤال
عن الاهلة والحكم في نقصانها وقامها معلوم أن كالم
مقول قيل لهم

يفعل الله

عز وجل لا يكون الا حكمة بالغه ومصلى للعبارة
 فدعوا عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس
 من البر في شيء وانتم تحبون بها رب او على ما ذهب اليه
 لم يكن في الآية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظ
 ولا شك ان هذا النسب بما روي من ان السائل
 معاذ بن جبل وثقلبة بن غنيم الانصاري ولما
 عبارة ما بال الهلال بيد ودقيقا الى آخره فكما تحمل
 السؤال عن السبب الفاعل يحمل السؤال عن
 السبب الفاعل ايضا ومن الثاني ايضا قوله تعالى
 يسلونك ماذا انفقون فانهم سألوا عما انفقوا
 فاجيبوا ببيان المصرف تبينها على ان السؤال عن
 المصارف اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا
 اصابته موقعا على انه قد ادرج في الجواب بيان
 المنفق حيث قيل من خير اي هو الذي يكون فيه
 خير ومنفق قوله ينزل سؤال السائل هو على
 ضيقه المجهول بيان لكيفية بلقي الالبغما
 وقوله ان يسأل مبتدأ خبره اليق والجمله خبره هو

ذكر في الكشاف والاشباه انهما ساءلا النبي عم بهذه
 العبارة ولم يتغير عن انهما ساءلا النبي عم بهذه
 وخبر ما شرع في ربط ما بعد هذه الآية
 مما صرح بانها سؤال عن الحكم كما في العبارة
 التي نعلمناها منه فتأمل منه

هذا هو السبب الفاعل
 في قوله يسلونك
 وهو السائل

هذا هو السبب الفاعل
 في قوله يسلونك

والمجموع صفة موضع لا صفة سؤال بناء على انه
 بمعنى المسئول عنه والاضافة بيانية فانه يستبعد
 جد او قوله اليق بحال السائل كما في الآية الاولى
 او اهم لم اي للسائل كما في الآية الثانية قوله وان
 هذا الاسلوب الحكيم اشار به الى جنس الاسلوب
 لا الى معين منه على طريقة قوله وم يكون قوم في آخر
 الزمان تخضبون بهذا السواد ومثله قليل
 في الاستعمال ونظيره ان يقال قد الحيوان الناطق
 اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب
 واشار به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد
 يجعل الحكيم صفة له ابعدهما وصفه بالاسلوب
 فرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتأمل قوله لربما
 صادف المقام اي طابقه مطابقة تامة وقوله
 من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه
 كلمة من ههنا تبعية كفا في قولك ههنا من عطف
 وحرك ال اكن من نشاطه الابان يتكلف كون
 ما سلبه يدل من المفعول الذي هو من نشاط

هذا هو السبب الفاعل
 في قوله يسلونك

لان المتبادر من العبارة ان السؤال
 على معناه وان موضوعه هو المسئول
 عنه فيكون الحمل المذكور صفة لموضع
 ويتم المقصود بلا شك وان جعل السؤال
 عن المسئول عنه وجب ان يجعل
 موضع الاعلى التخييل الذي لا وجه له
 ههنا وجعله بيانية تكلف يادرج
 الاستغناء عنه باجاء الكلام على ظاهره
 فان الاسلوب اعظم من الاسلوب
 الحكيم فان احسن اليه اسم الاشارة
 وفصله به هذا النوع من الاسلوب
 ظهر من الاشارة فايده وكان
 بمنزلة قولك هذا الحيوان
 اشارة الى نوع الانسان منه

اشار به الى انه مستبعد جدا
 الفطام معناه
 لان الوصف الاول يفيد
 والوصف الثاني توكيده

والوقور الحكيم الرزين والمسحور من الشفة السحر
فجعله متغيرا لثباته والشك في الاصل هو الحديدي
المعترضه في فم الفرس يقال فلان كزيد التكميم
اذا كان قوي النفس ابيا و فلان لئيم الشكيم اذا
كان خلاف ذلك والخارجي هو القبعثي كان من
الذين جرحوا على علي كرم الله وجهه حين رضى
بالتحكيم والسجيم الضفينه والفعولان اعني الآن ولس
تنازع في الفاعل اعني غير ان سحره والادهم القيدو
والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض
من الشربيه في الاثواب البيضاء الغالب على السواد
متغلبا اي مظهر من ثوب الغباوة وميرزا اي
مخرجها وهي حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما
لان التفاني باعتبار ما تقدم على قال من قول الحاج
والابرار باعتبار ما تاه عنه من قول الخارجي
لا تشارك بين هذين القولين فناسب ذلك
ترك العطف بين الحاليين وقوله متوصلا حال
ثالثه معطوفة على مجموع الحاليين السابقين اي
ومتوصلا

الاشهب في الاثواب البيضاء الغالب على السواد

يعني ان قوله متغلبا متعلق بحسب المعنى بقول الحاج لا يملك على الادهم وهو متعلق على فقال وقوله ميرزا متعلق بحسب المعنى بقول الخارجي مثل الامير على فعال ولا يشرك بينهما

ومتوصلا بما ذكر من التفاني والابرار الى ان يبري
الحجاج والاميرة بالكسر الامارة يقال اصفد اي
قيده اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاو
صفد اي قيده من الصفار بالكسر وهو ما يؤث
به والوعد عام فاذا قبل بالايعاد المختص بالشر تعيين
للخير قوله وليكن عطف على مقدر اي خذ ما ذكرناه والوعد يستعمل في الشر والخير
وليكن ومتعلقين حال من ضم كلامنا وقوله منه والوعيد مختص بالشر
بيان لما نحن فيه فيكون حالنا من الجور وقد قدم
علم اي اذا قضينا الوط من ايرادنا لما نحن منتصبون
لم وبصدد بيان من علم البيان والاستيناف
الاخذ في التعرض للعلمين هو تعرضه بخصوص مقام
الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من العروض
القوافي فانه استيناف اخذ فيها نظر الى تتم
المراد بحسب المقامات ولذلك قيل ختم الكلام في
علم المعاني بالان وقد فرغنا بحمد الله عن شرح
قواعد ما بلغ تبليان ومن الله الموفق وعليه التكلان
في تيسير الكشف عن قوايد علم البيان فانه الموفق

واما الاستدلال فهو من علم البلاغة في مقام الاستدلال على مقتضى الحال والقوافي في مقام التتميم والغرض منها وقولنا العلم المذكور بها يتناول العلم الثالث منه

والسبعان والله اعلم بالصواب وقد وقع الابتداء بالكتابة
والتمه من فصل القم الى سنائة بقرى وتارات بقرى شرفى
وساى ايام وانا منوط فى سكر الطلبة فى المدرسة التى بناها المولى
الوزير الاعظم رستم پاشا رحم الله ماينها ومدرساوساكنها فى زيارته
فى قصبة زرد وبعجى ٦٦١ اصف عباد الله المولى حسن بن مصطفى فى يوم الجمعة
من شهر رجب فى الامة وموالىوم الثانى من سنة خمس وسبعين
حاملا ومصليا ومسلما

العصر الثانى علم ايسان

